OCHA

خطـــة الاستجابـــة الإنسانيـــة

يونيـــو - ديسمبـــر 2020م

يونيو 2020م

اليمـــن

العدد التقديري للسكان	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	المطلوب (بالدولار الأمريكي$)	شركاء العمل الإنساني
30.5 مليون	24.3 مليون	19 مليون	2.41* مليار	208

*يشمل ذلك 2.23 مليار في هذه الخطة و180 مليون دولار أمريكي لليمن من خلال خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد19-. أنظر إلى الصفحة 3 للمزيد من المعلومات

خريطة اليمن المرجعية

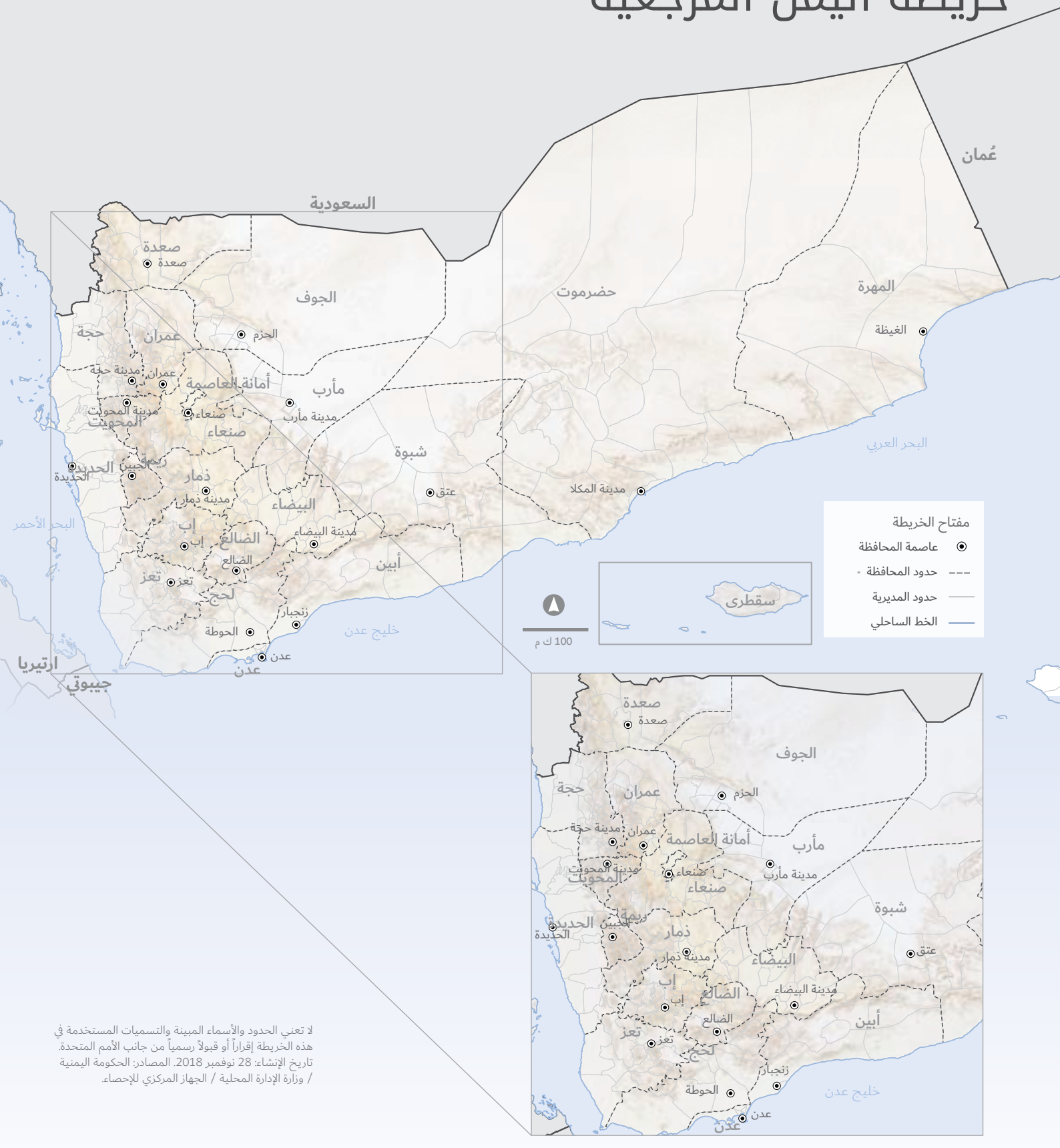

لا تعني الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة إقراراً أو قبولاً رسمياً من جانب الأمم المتحدة.
تاريخ الإنشاء: 28 نوفمبر 2018. المصادر: الحكومة اليمنية / وزارة الإدارة المحلية / الجهاز المركزي للإحصاء.

التمديـد

تم تمديد خطة الاستجابة الإنسانية الحالية الخاصة باليمن لتغطي الفترة من يونيو حتى نهاية ديسمبر 2020م.

يتضمن الباب الأول من التمديد الأزمة الإنسانية والعوامل الكامنة وراء نشوء أوجه الضعف في اليمن؛ بما في ذلك الصراع وانتشار الأمراض والانهيار الاقتصادي وتعطل المؤسسات والخدمات العامة، ومنذ مارس 2020م، فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19).

يتضمن الباب الأول أيضاً العدد التقديري للأشخاص المحتاجين. فقط في شهر مارس، تم منح الموافقة على إجراء تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش ومسوحات الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت) وتقييم المواقع متعدد القطاعات في المناطق الشمالية في شهر مارس، مما أدى إلى تأخير إنجاز وثيقة استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2020م. إلى حين انتظار نتائج هذه التقييمات، المتوقعة في يونيو ويوليو، استخلصت كل مجموعة قطاعية عدداً تقديرياً للأشخاص المحتاجين على أساس التقييمات المحلية الخاصة بكل مجموعة قطاعية؛ والتي تمكنوا من إجرائها خلال عام 2019م، أو عوضاً عن ذلك، من خلال الاستنباط من تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش وتقييم المواقع متعدد القطاعات ومسوحات الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية التي تم إجراؤها في العام الماضي. بمجرد توفر البيانات الجديدة، ستقوم كل مجموعة قطاعية بمراجعتها، وإذا لزم الأمر ستقوم بتعديل عدد الأشخاص المحتاجين المسجل لديها.

يركز الباب الثاني على بيئة العمل والعوامل التي تؤثر على قدرة الشركاء على تقديم المساعدات الإنسانية القائمة على المبادئ، ولا سيما في شمال اليمن. يوضح هذا الباب الخطوات التي يتخذها الشركاء لتحديد والتخفيف من المخاطر التي يواجهونها ويقر بالتقدم الملموس الذي يتم إحرازه للتوصل إلى محاور رئيسية مع السلطات في شمال اليمن لتحسين ظروف العمل ووضع الشراكة الإنسانية على أرض صلبة.

يعرض الباب الثالث معلومات محدثة عن القدرة التشغيلية لكل مجموعة قطاعية؛ بما في ذلك أثر القيود التنظيمية وانقطاع التمويل والمعايرة وتواجد شركاء العمل الإنساني وفيروس كورونا المستجد على قدرتهم على الوصول إلى الأشخاص وتقديم المساعدات القائمة على المبادئ.

يعرض الباب الرابع الأهداف الإستراتيجية التي ستوجه العملية خلال النصف الثاني من عام 2020م وتتضمن لمحة سريعة عن التقدم المحرز والأثر على مدار العام الماضي. يعرض هذا الباب أيضاً ملخصات لإستراتيجية كل مجموعة قطاعية. تم ترتيب الإستراتيجيات عبر استجابة الخط الأول واستجابة الخط الثاني والاستجابة الكاملة للمجموعات القطاعية وتشمل الأهداف المثلى، إذا سنحت الظروف، والأهداف المخفضة، في حال استمرت القيود. تعتمد احتياجات كل مجموعة قطاعية على الأهداف المثلى. يتضمن الرسم البياني في نهاية هذا الباب أيضاً احتياجات المجموعات القطاعية طبقاً للأهداف المخفضة.

ملاحظة بشأن كوفيد -19: حتى 27 مايو، ينتشر كوفيد -19 سريعاً في جميع أنحاء اليمن. مما شكل ضغطاً على المرافق الصحية المثقلة بالفعل والعديد من هذه المرافق أجبرت على رفض إستقبال المرضى. يركز شركاء العمل الإنساني على ثلاث أولويات رئيسية. تم حشد 19,000 من المتطوعين والمؤثرين في المجتمع وذلك لتقديم الشرح اللازم إلى ملايين الأشخاص في جميع أنحاء البلاد حول كيفية انتقال العدوى الفيروسية وما الذي يمكن فعله لإيقاف انتشارها. ومن خلال العمل مع القطاع الخاص، يتتبع شركاء العمل الإنساني بسرعة عمليات شراء ونقل وتوزيع إمدادات كوفيد -19 بما فيها معدات الحماية الشخصية ومكثفات الأوكسجين وأسِرة وحدات العناية المركزة والفحوصات ومحاليل المختبرات وأجهزة التنفس الاصطناعي. ولكونها أحد أعلى معدلات حالات الوفيات في المنطقة، يعطي شركاء العمل الإنساني الأولوية القصوى لتوسيع قدرات وحدات العناية المركزة على وجه السرعة لعلاج الحالات التي يتم ترقيدها في المستشفى. ووصل الجزء الخاص باليمن في خطة الاستجابة الإنسانية العالمية إلى 180 مليون دولار أمريكي حتى 27 مايو، وسيتم مراجعة هذا الرقم بانتظام كجزء من عملية خطة الاستجابة الإنسانية العالمية الأوسع نطاقا. الأنشطة والاحتياجات المتعلقة بكوفيد -19 في خطة الاستجابة الإنسانية العالمية هي إضافة إلى الأنشطة والاحتياجات المحددة في هذه الوثيقة.

جدول المحتويات

الباب الأول: لمحة عامة 05

الباب الثاني: بيئة العمل 09

الباب الثالث: العمليات الإنسانية 17

الباب الرابع: لمحة عامة حول الاستجابة..... 23

الأهداف الاستراتيجية 24

استجابة المجموعات القطاعية 25

الأمن الغذائي والزراعة 25

التغذية 26

الصحة 27

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 28

الحماية 29

المأوى وإدارة المواقع 30

إدارة وتنسيق المخيمات 31

التعليم 32

الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين 33

آلية الاستجابة السريعة 34

الإمداد والتموين 35

الاتصالات في حالات الطوارئ 36

التنسيق 37

ملخص الاستهدافات والاحتياجات غير المستوفاة 38

الأزمـة

تظل الأزمة الإنسانية في اليمن هي الأسوأ في العالم، والتي نجمت عن الصراع وانتشار الأمراض والانهيار الاقتصادي وتعطل المؤسسات والخدمات العامة. بعد خمس سنوات من الحرب المستمرة، يعاني الملايين من الناس من الجوع والمرض والفقر والضعف الشديد. يحتاج 80٪ من السكان، وهي نسبة صاعقة، إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية والحماية. قبل ثلاث سنوات، شهد اليمن أسوأ تفشي للكوليرا في العصر الحديث، وعلى مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، كانت البلاد على حافة المجاعة. يوجد في اليمن رابع أكبر عدد من النازحين في العالم. خلال النصف الأول من عام 2020م، ألحقت السيول التي لا تحدث إلا مرة واحدة في كل جيل أضرارا جسيمة على المجتمعات الجنوبية وساعدت بشكل كبير في انتشار الأمراض الفتاكة بما في ذلك الكوليرا وحمى الضنك والملاريا والدفتيريا. لعل أياً من التهديدات التي تواجه اليمن ليست كارثية مثل فيروس كورونا المستجد، والذي كان موجوداً منذ مارس وأصبح ينتشر دون وجود إجراءات للتخفيف من حدته ودون أن يتم كبح انتشاره في جميع أنحاء البلاد. يحذر المسؤولين في مجال الصحة العامة من أن الجمع بين الضعف الشديد وانخفاض المناعة العامة يعرض اليمن لخطر استثنائي. ما لم يتم على الفور توسيع نطاق خطوات كبح انتشار فيروس كورونا المستجد والتصدي له، فإنه من المرجح أن ينتشر الفيروس بشكل أسرع ، وعلى نطاق أوسع ومع عواقب أشد فتكاً من أي مكان آخر تقريباً.

النظرة المستقبلية حتى نهاية العام تبدو قاتمة. على الرغم من انخفاض عدد الغارات الجوية والقتلى في صفوف المدنيين بشكل كبير خلال الربع الأخير من عام 2019م من 163 غارة في أكتوبر إلى 26 غارة في ديسمبر ومن 210 قتيل من المدنيين في نوفمبر إلى 151 في ديسمبر، فقد اشتدت حدة القتال وتوسعت خلال الأشهر الأولى من عام 2020م. منذ يناير، تم فتح سبع جبهات جديدة. واشتدت حدة القتال على امتداد 19 جبهة خلال شهر مارس، ومازال مستمر حالياً على امتداد 42 جبهة قتالية. نزح أكثر من 81,420 شخص في الأشهر الخمسة الماضية، معظمهم من مناطق تقع بالقرب من الجبهات الجديدة في مأرب والجوف ونهم. أصبحت تعاني المجتمعات المحلية في جنوب اليمن، التي تعاني أصلاً من نقص في الخدمات الأساسية والسلع العامة التي تواجهها، من المزيد من عدم الاستقرار بسبب الانقسام السياسي. هناك مؤشرات مثيرة للقلق حول تزايد التمييز والوصم والتهميش. يتعرض 422,000 شخص من المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في اليمن لمخاطر شديدة؛ إذ يتعرض الكثيرون منهم لظروف غير إنسانية تنتهك المعايير الدولية بصورة واضحة.

مازالت المجاعة تتربص بالبلاد. يعاني ثلثي اليمنيين من الجوع، ونصف هؤلاء تقريباً لا يعرفون متى سيأكلون في المرة القادمة. يعاني 25 بالمائة من السكان، بما في ذلك 2.1 مليون طفل و 1.2 مليون امرأة من النساء الحوامل والمرضعات، إما من سوء التغذية المعتدل أو الحاد. تعتمد حوالي 1.5 مليون أسرة على المساعدات الغذائية من أجل البقاء على قيد الحياة، ومعظمها ليس لديها وسائل واضحة للدعم. ويمتلك 10 ملايين شخص آخرين بالكاد الدخل الكافي لشراء ما يحتاجونه من الأسواق المحلية، ولكنهم شديدي الحساسية إزاء الارتفاعات اللحظية في تكاليف الغذاء والوقود وغالباً ما يضطرون إلى خفض استهلاك الغذاء لأسابيع وأشهر خلال فترات تقلب أسعار العملة. تواجه الشركات القليلة القادرة على إمداد الأسواق المحلية قيوداً تصيب نشاطها بالشلل؛ بما في ذلك نقص السيولة والقيود على الاستيراد والضرائب المزدوجة، وفي حالة الاستيراد إلى شمال اليمن، فإنها تواجه حصاراً جوياً وبحرياً عقابياً.

من المتوقع أن تؤثر أوجه العجز والقيود العالمية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد بشدة على اليمن، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الحمولة الطنية المتاحة وزيادة تكاليف النقل وتحويل الاعتمادات إلى أسواق أخرى أكثر ربحية. انخفضت التحويلات المالية بالفعل بنسبة 15 بالمائة خلال النصف الأول من عام 2020م وتراجعت واردات النفط بنسبة 40 بالمائة. يتوقع خبراء الاقتصاد حدوث انكماش كبير للاقتصاد في الأشهر القادمة، حيث تشير جميع المؤشرات إلى فقدان دخل الأسرة وارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع التضخم وانخفاض الواردات الغذائية.

الكثير من المؤسسات العامة التي يعتمد عليها اليمنيون لتوفير خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل والدعم الاجتماعي والصحة والتعليم تواجه انهياراً تحت وطأة فيروس كورونا المستجد والعجز وتخفيض الميزانية وانقطاع التمويل. هذا ما يحدث بالفعل في القطاع الصحي، حيث العاملين في الخطوط الأمامية الذين لم يستلموا رواتبهم منذ شهور ويُجبرون حالياً على العمل بدون حماية في أقسام مرضى فيروس كورونا المستجد، يتركون وظائفهم. على الرغم من منح بدلات سفر للمعلمين من خلال الدعم الدولي السخي في العام الماضي، فإنه لم يتم دفع رواتبهم منذ عام 2016م. يبذل المعلمون العاملون في 10,000 مدرسة في جميع أنحاء اليمن قصارى جهدهم لإبقاء الفصول الدراسية مفتوحة؛ الكثيرون غير قادرين على القيام بذلك. في حال إخفاق المزيد من المؤسسات الاجتماعية، فإن الأثر سيكون فورياً وجسيماً وربما لا يمكن تداركه. فقط نصف المرافق الصحية وثلثي المدارس تعمل حالياً. كان ثلث جميع الأطفال في سن الدراسة خارج المدارس بالفعل قبل إغلاقها بسبب فيروس كورونا المستجد. من المتوقع أن تتصاعد معدلات التسرب بشكل حاد في الأشهر القادمة حيث تكافح الأسر للتعامل مع الآثار المترتبة على الجائحة. يتم توزيع الكهرباء بنظام الحصص في أضيق الحدود، وغالباً ما تتوفر في المناطق المتضررة بشدة لبضع ساعات فقط في اليوم، في حين لا يمكن التعويل على خدمات الاتصالات والإنترنت. واردات الوقود غير منتظمة، كثيراً ما يؤدي عدم توفره لفترات طويلة إلى توقف الحركة في أجزاء من شمال اليمن. البنية التحتية للمياه متدهورة وتعمل بأقل من 5 بالمائة من كفائتها. تضررت الطرق، بما في ذلك الطرق الرئيسية التي تربط بين شمال اليمن وجنوبه، وأصبحت غير قادرة على دعم الحمولة المطلوبة للحفاظ على نقل السلع الأساسية إلى الأسواق المحلية.

5 سنوات
من الصراع

100 ألف
الأشخاص الذين ماتو بسبب القتال

230 أكثر من
مديرية تعاني من انعدام الأمن الغذائي

%50 فقط
من المرافق الصحية تعمل بكامل طاقتها

3.6 ملايين
شخص نزحو بما في ذلك 375,000 في عام 2019

الاحتياجات

القائمة على الأدلة

يواصل شركاء العمل الإنساني السعي للحصول على الموافقات من السلطات لإجراء التقييمات الخاصة بالمجموعات القطاعية وتقييمات الاحتياجات العامة. تم تأمين الموافقة على إجراء تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش ومسوحات الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت) وتقييم المواقع متعدد القطاعات في المناطق الشمالية في شهر مارس، مما أدى إلى تأخير إنجاز وثيقة استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2020م لمدة تسعة أشهر. لأغراض تمديد خطة الاستجابة الإنسانية هذا، استخدمت المجموعات القطاعية تقييمات محلية خاصة بالمجموعات القطاعية والتقييمات السريعة للاحتياجات متعددة القطاعات لتقدير عدد الأشخاص المحتاجين. بمجرد توفر البيانات من تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش ومسوحات الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت) وتقييم المواقع متعدد القطاعات، ستقوم المجموعات القطاعية بتعديل تقديرات عدد الأشخاص المحتاجين المسجل لديها. يلخص الرسم البياني التالي عدد ونوع التقييمات المتاحة التي استخدمتها كل مجموعة قطاعية لتقدير عدد الأشخاص المحتاجين لديها.

العدد التقديري للأشخاص المحتاجين

المجموعة القطاعية	أشخاص ذوي إحتياج في 2019	عدد التقييمات في 2020/2019	العدد التقديري للأشخاص ذوي الإحتياج في 2020
الأمن الغذائي والزراعة	20.1م	46	20.1م
التغذية الصحية	7.4م	32	7.4 م
الصحة	19.7م	54	17.9م
المياة والنظافة والصرف الصحي	17.8م	41	20.5 م
الحماية	14.4م	55	14.2م

استندت المجموعة القطاعية في تحديد العدد التقديري للأشخاص المحتاجين إلى نتائج التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الذي تم إجراءه في ديسمبر 2018م، وتم إجراء تحليل البؤر الساخنة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في يوليو 2019م شمل 29 مديرية من أصل 45 مديرية كان سكانها في المرحلة الخامسة (الكارثة) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. يتم الاحتفاظ بتقديرات المجموعة القطاعية لعدد الأشخاص المحتاجين طالما لا يوجد دليل جديد يشير إلى تطورات إيجابية فيما يتعلق بالأسباب

استندت المجموعة القطاعية في تحديد العدد التقديري للأشخاص المحتاجين إلى التقييمات التالية: مسوحات الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت) لعام 2018م في سبع محافظات، ومسوحات الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت) لعام 2019م في 12 محافظة، ومسوحات الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت) لعام 2017م في محافظة واحدة والتقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية لعام 2016م في محافظتين. تم الاحتفاظ بتقديرات المجموعة القطاعية لعدد الأشخاص المحتاجين طالما لم يتم تحديث عدد السكان دون الخامسة من العمر ومحدودية الأدلة المتواجدة التي تشير إلى تطور الاحتياجات التغذوية على المستوى الوطني.

استندت المجموعة القطاعية في تحديد العدد التقديري للأشخاص المحتاجين إلى استنباط وتحليل مؤشرات المجموعة القطاعية للصحة والبيانات المتاحة. انخفض عدد الأشخاص المحتاجين لعام 2020م بشكل طفيف بمقدار 1.63 مليون شخص مقارنة بعام 2019م بسبب الجهود التي بذلها شركاء المجموعة القطاعية للصحة لضمان وصول الأشخاص إلى الخدمات الصحية الأساسية.

استندت المجموعة القطاعية في تحديد العدد التقديري للأشخاص المحتاجين إلى بيانات ثانوية شاملة منقحة للاحتياجات الأساسية من المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وتألفت مخرجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية واسعة النطاق والمخاطر من 114 تقييم تم إجراؤه من قبل الشركاء ومصادر بيانات إضافية وبيانات اعتلالات المياه والصرف الصحي والنظافة. تم تعديل العدد التقديري للأشخاص المحتاجين لدى المجموعة القطاعية صعوداً، بزيادة بمقدار 2.7 مليون شخص مقارنة بعام 2019م.

استندت المجموعة القطاعية في تحديد العدد التقديري للأشخاص المحتاجين إلى تقييم المواقع متعدد القطاعات لعام 2018م و 55 من التقييمات الصغرى. يتم الاحتفاظ بتقديرات المجموعة القطاعية لعدد الأشخاص المحتاجين طالما لا يوجد دليل جديد يشير إلى تطور في احتياجات الحماية.

م=مليون

العدد التقديري للأشخاص المحتاجين

المجموعة القطاعية	أشخاص ذوي إحتياج في 2019	عدد التقييمات في 2020/2019	العدد التقديري للأشخاص ذوي الإحتياج في 2020
المأوى / المواد غير الغذائية	6.7م	52	7.2 م

استندت المجموعة القطاعية في تحديد العدد التقديري للأشخاص المحتاجين إلى تقييم المواقع متعدد القطاعات لعام 2018م الذي تم تحديثه لوثيقة استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2019م وتم تعزيزه عبر إجراء 57 تقييمات محلية من يناير 2020م لكي تعكس آخر التوجهات. وباستخدام منهجية التدقيق المرجعي التي تشمل النزوح الجديد والاحتياجات الموسمية المتكررة كالسيول واحتياجات فصل الشتاء، تم تقدير توقعات عدد الأشخاص المحتاجين حتى ديسمبر 2020م بـ7.27 ملايين شخص.

إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها	-	10	1.1 م

استندت المجموعة القطاعية في تحديد العدد التقديري للأشخاص المحتاجين إلى القوائم الرئيسية لإدارة وتنسيق المخيمات في المواقع المضيفة للنازحين وتقرير المواقع لإدارة وتنسيق المخيمات الذي يغطي الفترة من أكتوبر 2019م – أبريل 2020م. لا يتوفر عدد الأشخاص المحتاجين لدى المجموعة القطاعية لإدارة وتنسيق المخيمات لعام 2019م (تم تفعيل المجموعة القطاعية في يوليو 2019م).

آلية الإستجابة السريعة	-	1	0.8 م

استندت المجموعة القطاعية في تحديد الهدف التقديري على الأرقام المستنبطة لعدد الحالات في المتوسط الشهري للأشهر الـ12 الأخيرة (من أبريل 2019م إلى أبريل 2020م) . لا يوجد عدد تقديري للأشخاص المحتاجين لدى آلية الاستجابة السريعة لعام 2019م.

التعليم	4.7م	13	5.5 م

استندت المجموعة القطاعية في تحديد العدد التقديري للأشخاص المحتاجين إلى تقييم المواقع متعدد القطاعات لعام 2018م، وأرقام فريق العمل المعني بحركة السكان وسجلات الالتحاق بالمدارس لدى وزارة التربية والتعليم والبيانات الميدانية. تم تعديل العدد التقديري للأشخاص المحتاجين لدى المجموعة القطاعية صعوداً، بزيادة بمقدار 800,000 شخص مقارنة بعام 2019م.

اللاجئين والمهاجرين	0.2م	49	0.3 م

استندت المجموعة القطاعية في تحديد العدد التقديري للأشخاص المحتاجين إلى خط الأساس لتقييم المواقع متعدد القطاعات لعام 2018م الذي يتم تعديله من خلال تقييمات مراقبة الحماية الشهرية وتقييمات الضعف الموجهة والتقييمات التشاركية ومناقشات مجموعات التركيز (المتخصصة) وتحليل قاعدة بيانات التسجيل وتقارير مراقبة التدفق (مصفوفة تتبع النزوح) وتقييم أثر انتقال فيروس كورونا المستجد (مصفوفة تتبع النزوح/2020م). ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين لدى المجموعة القطاعية خلال هذا العام نتيجة التقييمات المذكورة أعلاه والتي سمحت بتحديد المزيد من أوجه الضعف. وأيضا، خلال جائحة كورونا، أثر فقدان مصادر الدخل والمخاطر المتزايدة للتعرض للاعتقال والاحتجاز والعنف وسوء المعاملة على الاحتياجات ومخاطر الحماية للسكان.

م=مليون

جائحة عالمية في خضم أكبر أزمة إنسانية في العالم

في 10 أبريل 2020م، أعلنت اليمن عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) وأكد على مدى الأسابيع السبعة التالية تسجيل 226 حالة* إصابة أخرى بفيروس كورونا المستجد، مع 43 حالة وفاة. أصبح فيروس كورونا المستجد الآن في مرحلة انتقال العدوى المتقدمة.

تشير تقديرات واضعي النماذج إلى أنه في السيناريو الأكثر احتمالاً قد يصاب 55 بالمائة من السكان، ومن المحتمل أن يموت أكثر من 42,000 شخص ومن المرجح أن يكون 300,000 شخص بحاجة إلى دخول المستشفى. ما لم يتم على الفور استحداث تدابير شاملة للتخفيف والكبح والتقيد بها، فإن اليمن ربما تواجه سيناريو أسوأ.

يبذل شركاء الصحة كل ما في وسعهم للمساعدة في التخفيف من فيروس كورونا المستجد والتصدي له، وفي نفس الوقت حماية النظام الصحي الحالي من الانهيار. فيما يتعلق بفيروس كورونا المستجد على وجه التحديد، **يعمل شركاء العمل الإنساني على ترتيب أولويات ثلاثة خطوط من الجهود. تم تنظيم الأنشطة والاحتياجات لهذه الجهود بصورة رئيسية كجزء من خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لجائحة كورونا، أنظر إلى صفحة 3 للحصول على المزيد من المعلومات حول كيفية ارتباط خطة الاستجابة الإنسانية العالمية بهذه الوثيقة.**

يكمن هدف الخط الأول للجهود في كبح انتقال الفيروس من خلال حشد المتطوعين المجتمعيين والأشخاص المؤثرين ليشرحوا لملايين الناس في جميع أنحاء البلاد ما هو الفيروس وكيف ينتقل وما الذي يمكن القيام به لوقف انتشاره.

تم إعادة إرسال 19,000 شخص من العاملين في مجال الحشد، كانوا قد عملوا على وقف انتشار الكوليرا، للتصدي لانتشار فيروس كورونا المستجد. من خلال العمل عبر الشبكات المحلية، فإن هؤلاء المتطوعين يقدمون المساعدة للحد من الشعور بالخوف والتوعية من خلال إبراز أن الجميع معرضون لخطر محتمل. يعمل المتطوعون على تعزيز السلوكيات التي تتسم بالمسؤولية سعياً لالتماس الصحة، وفي المناطق عالية الخطورة ، بما في ذلك مواقع النازحين داخلياً، فإنهم يعملون على حث المجتمعات المحلية على حماية الأسر التي تعاني من ضعف شديد من انتقال الفيروس.

يتم إعادة توجيه أجزاء أخرى من برنامج مكافحة الكوليرا لأغراض مكافحة فيروس كورونا المستجد. يشمل ذلك 333 فريق من فرق الاستجابة السريعة التي تقوم بإجراء الفحوصات وتتبع المخالطين في حال كانت الفحوصات إيجابية، و28 مركز لعمليات الطوارئ التي تساعد في تنسيق أنشطة التصدي لانتشار فيروس كورونا المستجد في المراكز السكانية الرئيسية.

يكمن هدف الخط الثاني للجهود في تسريع شراء ونقل وتوزيع لوازم مكافحة فيروس كورونا المستجد بما في ذلك معدات الحماية الشخصية ومكثفات الأكسجين وأسرة وحدات العناية المركزة والفحوصات ومحاليل المختبرات وأجهزة التنفس الإصطناعي. في ظل النقص العالمي في جميع لوازم مكافحة فيروس كورونا المستجد الأساسية، يستخدم الشركاء آليات وقنوات متعددة لتأمين الاحتياجات.

تشمل القنوات المساهمات المقدمة من حكومة إلى حكومة التي تقوم الأمم المتحدة بتيسيرها، والشراكات الجديدة المبتكرة بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والوصول التفضيلي إلى سلاسل الإمدادات العالمية لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. يقوم برنامج الأغذية العالمي، من خلال شبكة الأصول الجوية والبحرية الخاصة به، بتنسيق إيصال ونقل لوازم مكافحة فيروس كورونا المستجد من الصين وأوروبا وعدد من دول الشرق الأوسط عبر مطاري عدن وصنعاء وميناءي عدن والحديدة.

يكمن هدف الخط الثالث للجهود في إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح، بما في ذلك الأشخاص الذين مرضوا بصورة حرجة بفيروس كورونا المستجد، وذلك من خلال التوسع السريع في القدرة على علاج الحالات التي يتم فيها نقل المرضى إلى المستشفيات. تم تخصيص 38 مستشفى لأغراض علاج الحالات الحرجة. يجري العمل لإنشاء وحدات عزل في كل واحدة من هذه المستشفيات وتجهيزها بموظفين مدربين وأكسجين ومعدات طبية ومعدات حماية شخصية. سيتم إنشاء 21 وحدة إضافية في الأسابيع المقبلة. سوف يستأنف الشركاء أيضاً دفع الحوافز للعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية لمكافحة فيروس كورونا المستجد لمدة ستة أشهر. في مواجهة تفشي المرض وارتفاع معدلات الوفيات بشكل استثنائي، تجري مناقشات لنشر مستشفيات ميدانية في كل من عدن وصنعاء. ستوفر هذه المستشفيات المزيد من الأسرة و«معارف» تقنية لدعم وتعزيز الإدارة السريرية.

* عدد حالات الإصابة والوفيات المؤكدة بفيروس كورونا المستجد حتى 26 مايو 2020م.

الباب الثاني:
البيئة التشغيلية

البيئة

التشغيلية

شهد العام المنصرم تدهورا كبيرا في البيئة التشغيلية، وبسبب ذلك تعذر ضمان وصول المساعدات حسب ما يتوقعه المستفيدون والجهات المانحة والشركاء وبناء على مبادئ العمل الإنساني المعمول بها، وكذلك وصولها إلى الأشخاص الأكثر احتياجا وخاصة في مناطق شمال اليمن. وقد أثرت القيود التشغيلية على 17 مليون شخص منذ شهر يناير 2019. ومن بين إجمالي مديريات اليمن وعددها 333 فقد انتقلت 200 مديرية إلى تصنيف «يصعب الوصول إليها» مما أثر على قاطنيها ويتجاوز عددهم 11 مليون شخص. ويعود السبب في 95% من معوقات الوصول إلى الصراع الجاري، والقيود التنظيمية، والتدخلات في المساعدات أو تزايد العنف ضد شركاء العمل الإنساني. واعتبارا من شهر مارس 2020 ظهرت معوقات جديدة مرتبطة بوباء كوفيد -19 مما ضاعف الصعوبات أمام الشركاء في إيصال المساعدات.

4,200
حادثة تم الإبلاغ عنها

585
حالة اعتداء على موظفي وأصول العمل الإنساني

9 حوالي مليون شخص
متضرر من تأخر الموافقة على المشاريع

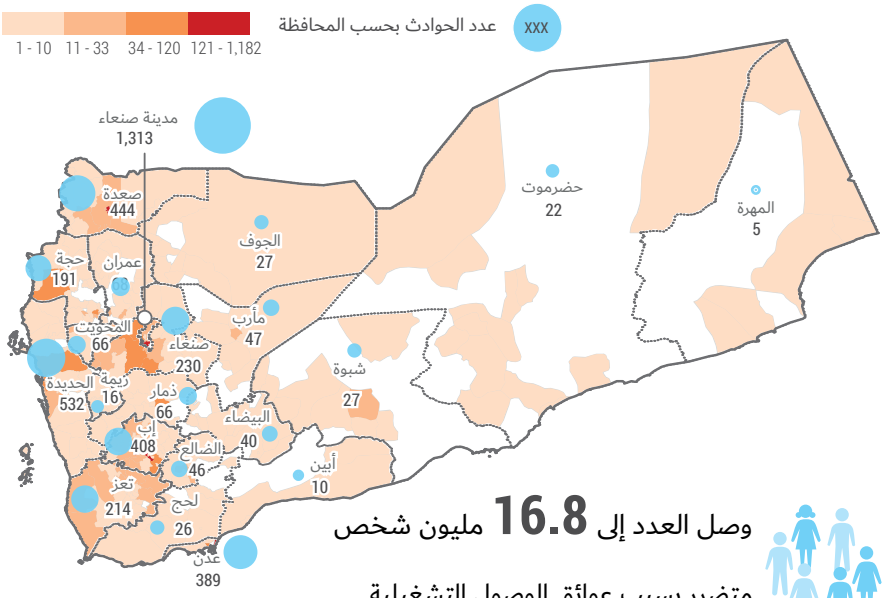

وصل العدد إلى **16.8** مليون شخص

متضرر بسبب عوائق الوصول التشغيلية وحالات التأخير في الموافقة على الاتفاقيات الفرعية

*يعود سبب ارتفاع عدد الحوادث المبلغ عنها عموما خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019 إلى مزيج من تحسن مستوى آليات التقارير والإبلاغ وكذلك تدهور بيئة الوصول خصوصا في شمال اليمن

أنواع المعوقات

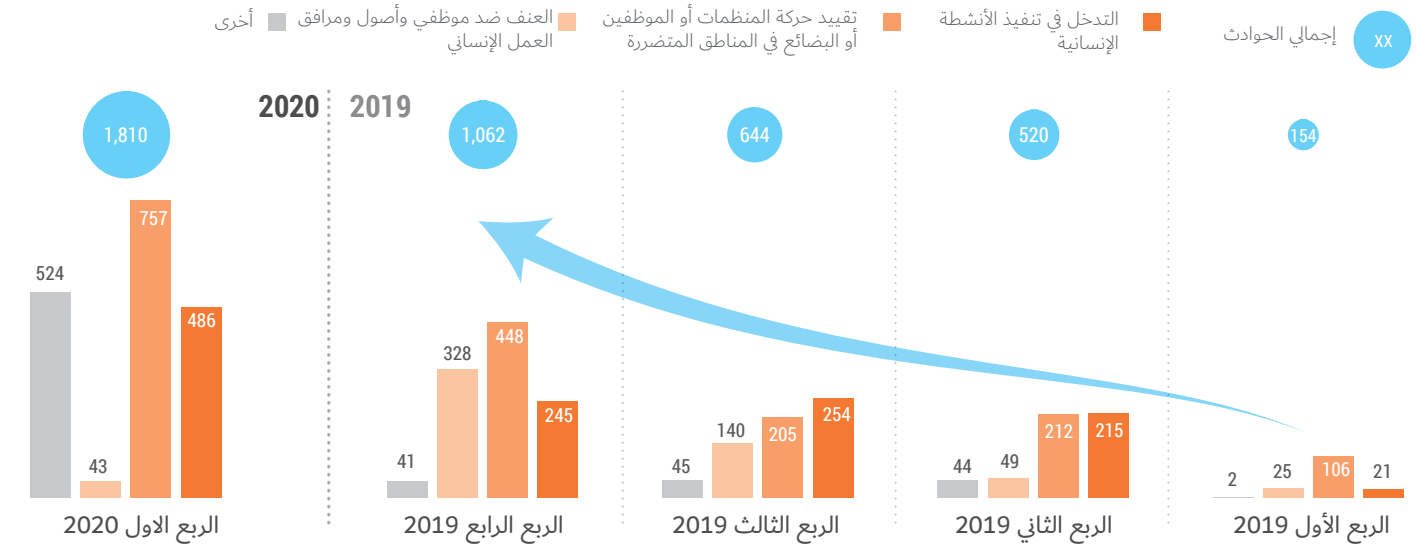

الصراع

تفجر الصراع منذ مطلع شهر يناير 2020 في سبع جبهات جديدة. ومن بين 42 جبهة نشطة، كانت الأعمال القتالية على أشدها في الحديدة والجوف وحجة وصعدة وتعز. وقد أثر التصعيد العسكري في النصف الأول من عام 2019 على مديرية عبس والمناطق المحيطة بها شمال محافظة حجة، ولاحقا على محافظة الضالع. وتركزت مظاهر العنف المسلح خلال النصف الأول من عام 2020 في المناطق الحدودية لمحافظات مأرب وصنعاء والجوف. أما في جنوب اليمن فقد اندلعت المواجهات بين قوات الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي في شهر أغسطس وسبتمبر من عام 2019 ثم مجددا في شهر مايو 2020. وقد أدى انعدام ضمانات السلامة إلى إيقاف برامج العمل الإنساني وانسحاب الموظفين 112 مرة خلال العام الماضي.

القيود التنظيمية

أصدرت السلطات في شمال اليمن خلال الفترة من يناير 2019 إلى أبريل 2020 أكثر من 280 توجيه وتعليمات تؤثر على عمليات ومنظمات العمل الإنساني. وشهد عام 2020 إصدار 85 من إجمالي تلك التوجيهات من ضمنها 21 قرار يتعلق بوباء كوفيد -19 بما فيها تقييد حركة الموظفين والشحنات. ويمثل عدد من القرارات انتهاكا لمبادئ العمل الإنساني وقواعد وتنظيمات الوكالة والاتفاقات التعاقدية مع الجهات المانحة. ومن ضمن تلك التوجيهات قيود على حركة الموظفين والشحنات، واجتماعات تنسيق العمل الإنساني، وتقييم الاحتياجات، وإجراءات المناقصات والمشتريات. ومن ضمن القرارات أيضا المطالبة بمشاركة معلومات خاصة ومحمية، وقد نتج عن عدم الالتزام ببعض التوجيهات حدوث حالات من الاعتقال، والتهديد، ورفض السماح بالتنقل، وتعطيل عمليات توصيل المساعدات والخدمات، والاستحواذ على مقرات العمل الإنساني.

عدد الجبهات النشطة

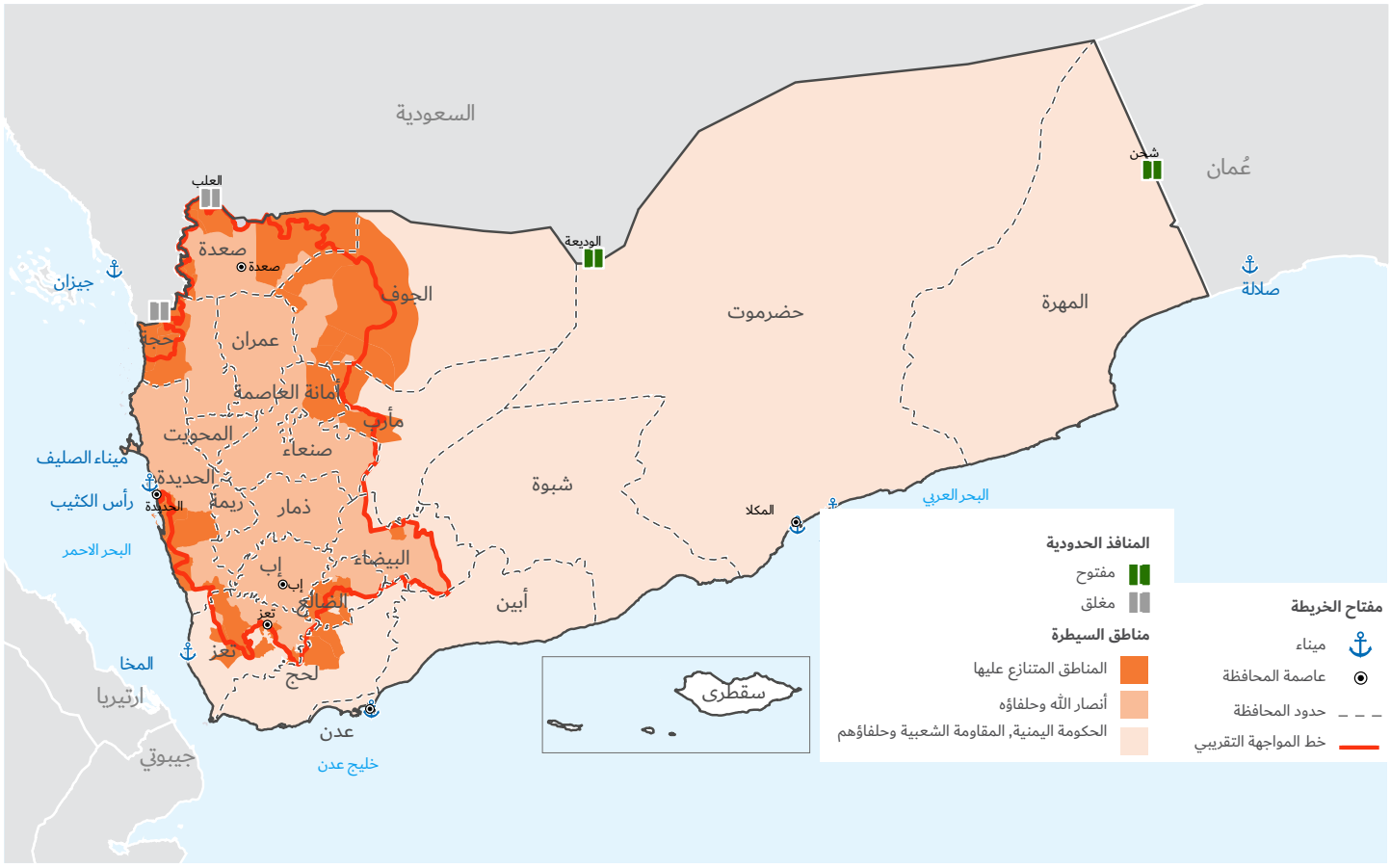

بحلول شهر أبريل 2020، وصل عدد الأشخاص المعرضين للخطر والمحرومين من المساعدات إلى 9 ملايين بسبب تأخير ورفض الموافقة على اتفاقيات مشاريع المنظمات غير الحكومية، ويمثل هذا الرقم ارتفاعا كبيرا مقارنة بعدد 4.5 ملايين شخص متضرر من ذلك خلال عام 2019 حيث لم يعتمد سوى 60% من الاتفاقيات الفرعية للمنظمات غير الحكومية المقدمة إلى السلطات في الشمال في 2019، في حين منحت الموافقة ل70% مما تم تقديمه لسلطات الحكومة اليمنية. وقد مرت المنظمات التي حصلت على الموافقة بفترة انتظار وصلت إلى ستة أشهر في المتوسط من وقت التسليم.

الاتفاقيات الفرعية المعلقة

134
مشروع معلق

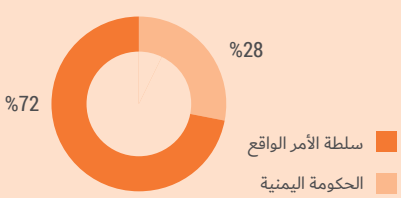

9.11 مليون
حجم الحالات المعلقة

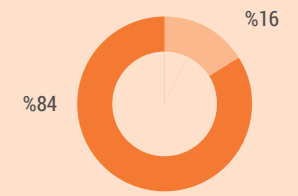

303.63
مليون دولار امريكي
إجمالي الميزانية المعلقة

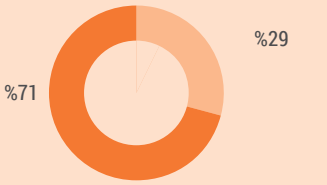

حتى 23 مايو 2020

الاتفاقيات الفرعية المعلقة

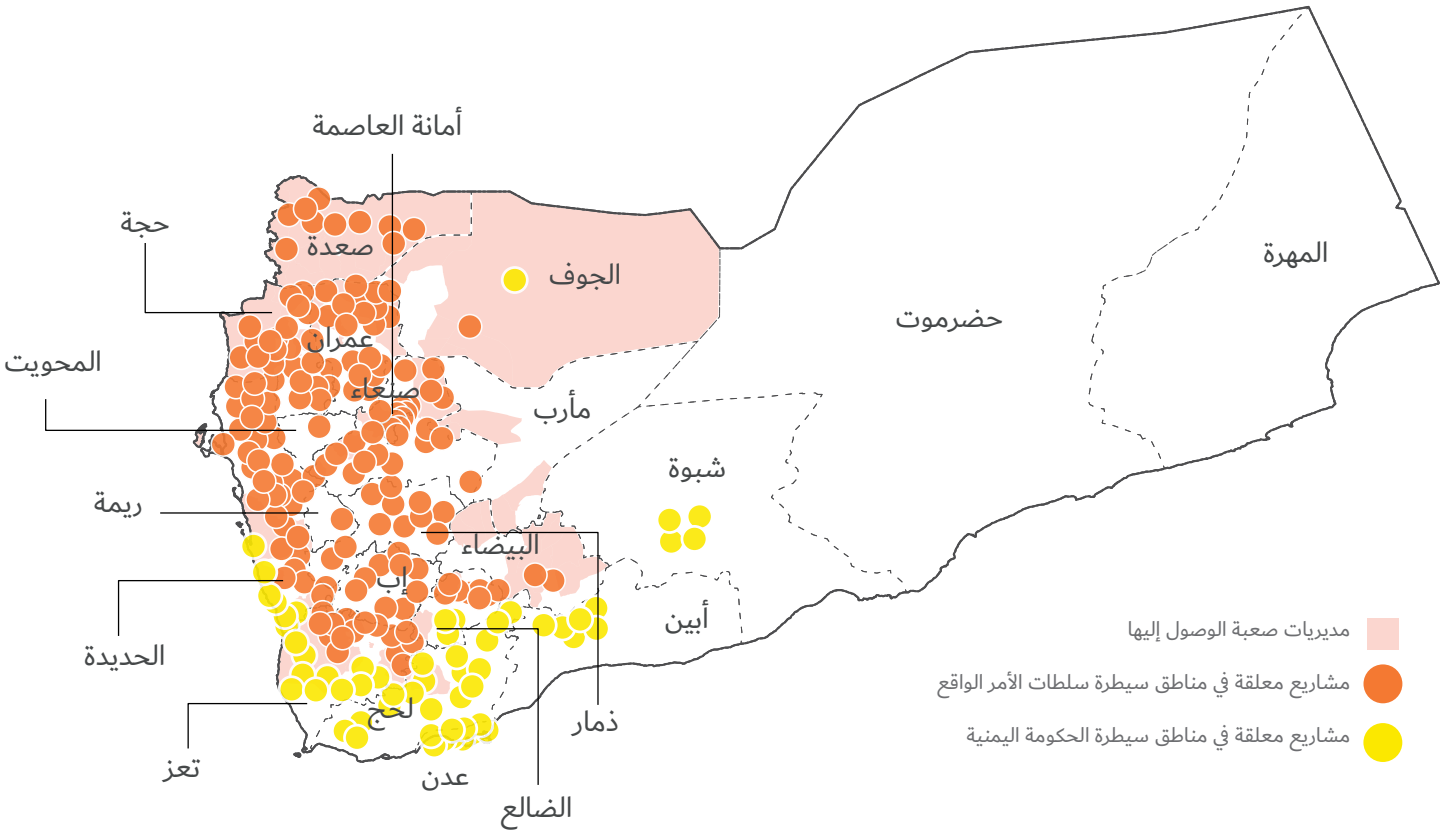

قيود الحركة

تشير التقارير إلى أكثر من 1,000 حالة تقييد للحركة تمت خلال العام الماضي، بما يمثل خمسة أضعاف الرقم من عام 2018. ووقعت أكثر من 95% من تلك الحالات خلال عام 2019 في شمال اليمن. وفي خلال الأربع أشهر الأولى من عام 2020 تم تسجيل 757 حادثة لتقييد الحركة. وتشمل قيود الحركة التأخير ورفض منح تصاريح التنقل لأغراض من ضمنها التوزيع وتنسيق الأعمال الإنسانية وتقييم الاحتياجات والمراقبة والانتشار. وفي عام 2019 تم رفض جميع طلبات تصاريح السفر تقريبا في شمال اليمن والتي كانت لأغراض المراقبة والتقييم، وفي النصف الثاني من عام 2019 واجهت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة حظرا كاملا على الحركة وصل في بعض الحالات إلى أشهر وفي الغالب يتم ذلك كإجراء عقابي ضد الشركاء بسبب عدم التجاوب مع بعض الطلبات والتوجيهات التعسفية أو نتيجة عدم الموافقة على الاتفاقيات الفرعية للمشاريع.

تأثرت حركة الشحنات على مدار خط التوريد بين الشمال والجنوب بسبب التأخير لفترات طويلة وكذلك المضايقات والضرائب والرسوم غير الاعتيادية. وقد نتج عن ذلك ارتفاع التكلفة التشغيلية لإجراءات التعاقدات والتخزين والتصاريح. وتشير تقارير الشركاء في اليمن إلى حالات التأخير والإشكالات على نقاط التفتيش في الطرق ومن ضمنها المطالبة بالأوراق الخاصة بتأمين المواقع في نقطة تفتيش ذباب بمحافظة تعز.

التدخل في عمليات تقديم المساعدات

تضاعفت تصرفات التدخل في عمليات تقديم المساعدات عشر مرات خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018 ومثلت حوالي ثلث حالات التقييد المبلغ عنها في عموم اليمن. وتنسب نسبة 90% من الحالات إلى السلطات في شمال اليمن. ومن ضمن الأمثلة على التدخل: التلاعب بسجلات المستفيدين والاستهداف، وعرقلة عمليات التقييم والمراقبة، وتعليق الأنشطة تعسفيا، ومحاولات إعادة توجيه المساعدات.

كما يشمل التدخل أيضا بذل جهود للتأثير على مشاريع المنظمات غير الحكومية ومحاولة السيطرة على عمليات التصميم والموازنة والمشتريات والتوظيف وغيرها من مكونات دورة إدارة المشاريع.

التدخل في العمليات الإنسانية

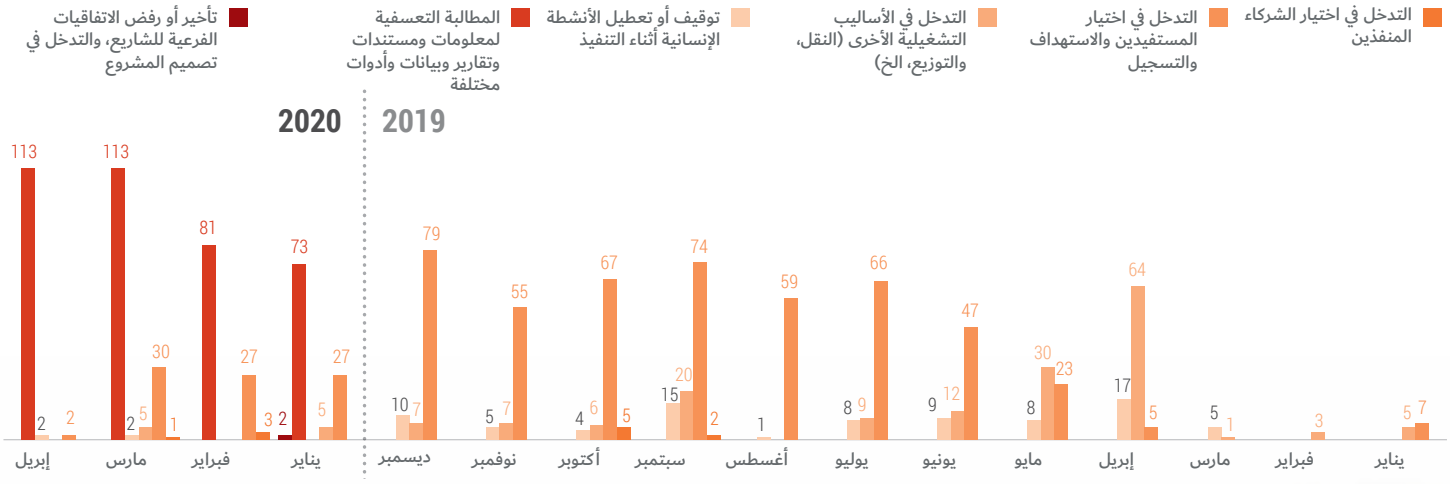

العنف ضد شركاء العمل الإنساني

تزايد العنف ضد موظفي وأصول ومرافق العمل الإنساني خلال النصف الثاني من عام 2019م وخصوصا في مناطق الجبهات وما حولها. وتعود أكثر من 70% من حالات العنف المبلغ عنها إلى السلطات في شمال اليمن. وتم الإبلاغ خلال الفترة بين يناير 2019 إلى أبريل 2020 عن 583 حادثة من ضمنها القتل والاعتداء، والاحتجاز التعسفي، والاعتقال والمضايقة والتهديد والترهيب، والسرقة والتهجم على الأصول، والاستحواذ بقوة السلاح على مقرات العمل الإنساني. وتعرض أحد العاملين في المجال الإنساني للقتل في شهر سبتمبر 2019 في حين أصيب اثنان آخران في انفجار خلال اشتباكات مسلحة في مدينة الحديدة. وفي نوفمبر قامت سلطات الأمر الواقع شمال اليمن باحتجاز وإساءة معاملة موظف دولي تابع للأمم المتحدة. وفي جنوب اليمن حصلت هجمات عشوائية على المرافق الصحية في المخا وتعز من بين المناطق الأخرى. وتشير التقارير إلى ست حالات هجوم على مرافق صحية خلال الربع الأول من عام 2020 وهي زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف مقارنة بالربع السابق، وتم الإبلاغ عن هجوم مماثل واحد على الأقل خلال شهر أبريل على الرغم من تفشي الوباء.

وانطلقت في شمال اليمن خلال الربع الأخير من عام 2019 حملة إعلامية رافض للمساعدات وتحرض على الكراهية والعنف ضد عاملي الإغاثة. وتعرضت مرافق منظمات غير حكومية دولية لهجمات نفذتها قوات مسلحة مجهولة أصيب فيها مدنيون وذلك في مناطق تحت سيطرة الحكومة اليمنية بمحافظة الضالع مما أدى إلى تعليق مؤقت للأنشطة الإنسانية. وفي مارس 2020 تصاعد الخطاب الرافض للإغاثة ضمن سياق وباء كوفيد -19 ومن ضمن ذلك اتهامات أن الفيروس وصل إلى البلد بواسطة الأجانب والمهاجرين وانتشر بمساعدة المنظمات الدولية.

أنواع العنف الممارس ضد موظفي وأصول العمل الإنساني

مصادرة البضائع والأصول الإنسانية

احتجاز موظفي العمل الإنساني

سرقة ونهب بضائع وأصول العمل الإنساني

التهجم الجسدي على موظفي العمل الإنساني

تهديد موظفي العمل الإنساني

قيود وباء كوفيد

بدءا من مطلع مارس 2020 فرضت السلطات قيودا على حركة دخول الشحنات الجوية والبرية والبحرية إلى اليمن. ومع تعليق الرحلات وإغلاق المطارات الدولية لم يتمكن موظفو العمل الإنساني من دخول ومغادرة البلد، ومع ذلك تم إنشاء جسر جوي إلى جنوب اليمن في حين لا زال هذا الاجراء معلقا في شمال اليمن.

كما تعرض الشركاء لضغوط من السلطات المحلية لإعادة توجيه البرامج الجارية، وتم تعليق جزء كبير من أنشطة المسوحات والتقييم والمراقبة والتدريب والتوعية على الرغم من تطبيق البروتوكولات الإجرائية للتباعد الاجتماعي والالتزام بها.

تخفيف المخاطر

والالتزام بالمساءلة

يواجه شركاء العمل الإنساني ارتفاعا حادا في أنواع ومستويات المخاطر مما يستوجب منهم عملا ريياديا في مجال تخفيف وإدارة تلك المخاطر في عموم العمليات وضمن نطاق وكالات الإغاثة. ومن ضمن ذلك اتخاذ خطوات لكشف وتخفيف المخاطر ومسبباتها التي تؤثر على مستويات التشغيل الثلاث بما في ذلك العمليات بمجملها، ومجموعات قطاعية بعينها، وبرامج شخصية، وتساعد وحدات الامتثال التي تم إنشاءها حديثا على تتبع وتخطيط وتسجيل وتحليل أنواع المخاطر المختلفة التي تؤثر على كل مستوى بما في ذلك مخاطر البرامج والائتمان والسمعة والتشغيل.

وتستخدم المجموعات القطاعية أيضا سلاسل المساءلة لتتبع أثر البيئة التشغيلية على تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بتلك المجموعات. وقد قامت كل مجموعة قطاعية بوضع معايير لجميع مكونات دورة البرامج لكل نشاط يتبع استراتيجية المجموعة بما يشمل التقييم، واختيار المستفيدين، والتحقق من المستفيدين، ومعلومات المستفيدين، والتسجيل، وايصال الخدمات، واختيار الشركاء، والمراقبة. وعلى شركاء المجموعة القطاعية الحرص على الالتزام بتلك المعايير كجزء من مسؤوليتها تجاه المتضررين. وتستخدم المجموعات القطاعية أدوات على الانترنت للمساعدة على مراقبة الالتزام وتحليل أجزاء البرنامج التي تتعرض لأعلى نسبة من المخاطر. إضافة إلى ذلك يتم تنفيذ التتبع ضمن آلية التنسيق الداخلية للمجموعة القطاعية وتتم مشاركة النتائج مع الفريق الإنساني القطري والذي يستخدمها بدوره لتقييم الأداء فيما يتعلق بالوصول للمحتاجين ومدى الوصول للأهداف المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية.

في حال لم تتحقق المعايير بسبب صراع أو قيود أو تدخل أو عنف، تتفق المجموعات القطاعية على تدابير لتخفيف المخاطر وتعمل على تنفيذها. وتطبق وكالات الأمم المتحدة نفس المنهجية على مستوى البرنامج حيث قامت كل وكالة باستخدام قالب مشترك لتحديد المخاطر المؤثرة على برامجها، وتم اعتماد تدابير للتعامل معها.

وإذا لم تنجح تدابير التخفيف المعتمدة من المجموعات القطاعية والوكالات في تخفيف المخاطر والعوائق إلى مستوى مقبول، يقرر العديد من الشركاء تعديل نوع ومستوى المساعدات التي تقدمها لتتناسب مع المخاطر التي تواجهها. وحين ينتج عن ذلك تعليق أو تخفيض النشاط، يتم بذل كل الجهود لتخفيف مستوى الخطر عبر تدابير تخفيف جديدة وبالتعاون مع السلطات. وإذا أثمرت تلك الجهود تتخذ الوكالات خطوات لإعادة تنشيط برامجها. ومن ضمن أحدث أمثلة تعديل الأنشطة التي تمت تقليل كميات الغذاء الموزعة في الشمال وتخفيض دفعات الحوافز والعلاوات وتوزيع الوقود.

وحين تهدد المخاطر التي يواجهها الشركاء العملية التشغيلية بأكملها، تعمل الأطراف المعنية معا لتحديد المستويات التي تسمح لنا بضمان وصول المساعدات وفقا للمبادئ الإنسانية. ويعمل الشركاء منذ أكتوبر 2019 مع السلطات في شمال اليمن لأخذ خطوات ملموسة من أجل تحسين البيئة التشغيلية. وقد اتخذت السلطات تدابير مهمة من ضمنها الغاء ضريبة 2% التي فرضت على مشاريع العمل الإنساني، والسماح بعمليات التقييم الهامة، واعتماد المشروع التجريبي لبرنامج الأغذية العالمي والتسجيل البيومتري، واعتماد التقييمات الأساسية للمنظمات غير الحكومية. وتساعد هذه الخطوات إلى جانب الإجراءات الأخيرة للموافقة على الاتفاقيات الفرعية للمنظمات غير حكومية على استعادة الثقة في العمليات في شمال اليمن ووضع شراكة العمل الإنساني على أرضية صلبة.

إشكالات متعلقة بالمساءلة

تدابير التخفيف

- خفض أو تعليق المساعدات
- إيجاد رقابة بديلة أو زيادة الرقابة
- التعامل بشكل مختلف
- تعديل البرنامج
- تعزيز التعاون مع السطات
- تعزيز أدوات المساءلة وآليات الحماية
- تحسين ضوابط الائتمان

خلال عام 2020 ستستمر المجموعات القطاعية في الإبلاغ عن الإشكالات في سلسلة المساءلة وفاعلية تدابير التخفيف الجديدة والقائمة. وستستمر آلية التنسيق المشترك بين المجموعات القطاعية في تتبع المنهجيات المشتركة، وإعداد برامج مشتركة بين القطاعات، وتعزيز تبادل المعلومات بين المجموعات، وتتبع الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتقديم تحليلات منتظمة لوحدة العمليات والامتثال بخصوص الإشكالات ومستوى المخاطر المرتفع التي نتجت عنها. وسيستمر الفريق القطري الإنساني في التواصل مع السلطات لتحقيق إنجاز في المحاور الرئيسية مع ملاحظة الروابط بينها وبين اشكالات سلسلة المساءلة، ولتتبع وإرشاد ودعم سلسلة المساءلة الرئيسية

إشكالات المساءلة

- التقييم
- اختيار المستفيدين
- التحقق من المستفيدين
- تبادل معلومات المستفيدين
- آلية التسجيل
- نموذج إيصال الخدمات
- اختيار الشركاء
- الرقابة

الباب الثالث:
العمليات الإنسانية

العمليات

الإنسانية

تعتبر العمليات الإنسانية في اليمن الأكبر في العالم، فخلال العامين الماضيين رصدت الوكالات واحدة من أسرع عمليات التوسع في العقود الأخيرة، حيث وسعت نطاق الخدمات والدعم عبر جميع المجموعات القطاعية، حيث يقدم أكثر من 208 من شركاء ووكالات الخطوط الأمامية حاليًا شكلاً من أشكال المساعدات إلى ما متوسطه 13 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد شهريًا أكثر من 7.5 ملايين شخص شهريًا في عام 2018، واستفاد خلال الـ 12 شهرًا الماضية ما مجموعه 13.7 مليون يمني من العمليات الإنسانية، ووصلت المساعدات خلال عام 2019 إلى الأسر في كل مديرية من مديريات اليمن الـ 333. منذ عام 2015، دعم المجتمع الدولي بسخاء شعب اليمن حيث ساهم بما يقارب 10 مليارات دولار أمريكي في الاستجابة الإنسانية.

لا تزال قدرة المجموعة القطاعية على تقديم المساعدة المبدئية تتأثر بخمسة عوامل رئيسية: القيود والتمويل وتواجد الشريك ومعايرة البرامج ومنذ مارس 2020 كوفيد -19. سيتم توضيح تأثير هذه العوامل على كل مجموعة قطاعية أدناه.

أوتشا/شارلوت كانز

انجازات

المجموعات القطاعية

انجازات المجموعات القطاعية

الأمن الغذائي والزراعي

%79

زيادة في الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

13.4 مليون متوسط الأشخاص الذين تم الوصول إليهم بالمساعدة الغذائية والمعيشية

التغذية الصحية

%21

زيادة في الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

7.3 مليون الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

الصحة

***%46**

زيادة في الاستشارات الطبية التي تم تقديمها.

8.8 مليون الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

%9

زيادة في الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

12.6 مليون الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

المأوى والمواد غير الغذائية

%66

زيادة في الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

2.1 مليون الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

مجموعة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

%45

زيادة في الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

0.2 مليون الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

التعليم

%58

زيادة في الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

2.9 مليون الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

آلية الاستجابة السريعة

%103

زيادة في الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

1.2 مليون الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها

530 ألف

الأشخاص الذين تم الوصول إليهم.

* في عام 2019 ، قامت المجموعة القطاعية للصحة بمراجعة المنهجية لحساب الوصول.

مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعي

في عام 2019، وصل شركاء قطاع الأمن الغذائي والزراعة إلى ما متوسطه 11.7 مليون شخص شهريًا. ووصلوا خلال عام 2020 إلى 13.3 مليون شخص.

تأثير العوامل المقيدة: اعتبارًا من أبريل 2020، اضطر شركاء قطاع الأمن الغذائي والزراعة إلى تقليل المساعدات الغذائية الطارئة لـ 8.2 ملايين شخص في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع؛ حيث تحصل هذه الأسر الآن على حصص غذائية كاملة مرة كل شهرين وليس شهريًا، كما اضطر شركاء القطاع أيضًا إلى تقليل عدد الأشخاص الذين يستفيدون من دعم سبل العيش الطارئة من 8 إلى 2.9 مليون شخص، والذين يستفيدون من التحويلات النقدية المشروطة والموسمية من 4.5 إلى 1.6 مليون، والذين يستفيدون من استعادة الأصول من 2 مليون إلى 150,000 شخص. يتأثر شركاء القطاع بالتأخير في الموافقة على الاتفاقيات الفرعية وتصاريح السفر المرفوضة والتدخل في تصميم البرامج والتأخير في التقييمات والمراقبة والتأخيرات الطويلة في الموافقة على نظام الاستهداف والتسجيل الجديد لبرنامج الأغذية العالمي وبدء تشغيله في شمال اليمن. من ناحية كوفيد -19، يتأثر شركاء القطاع بقيود الحركة المحلية وحظر التجول وفترة الحجر الصحي لمدة 14 يومًا للسفن في الموانئ.

مجموعة قطاع التغذية

في عام 2019، وصل شركاء قطاع التغذية إلى ما متوسطه 611,995 شخصًا شهريًا. ووصلوا خلال عام 2020 إلى 300,000 مستفيد شهريًا.

تأثير العوامل المقيدة: اعتبارًا من سبتمبر 2019، اضطر شركاء القطاع إلى تخفيض بناء قدرات مراكز التغذية العلاجية وبرامج العلاج عبر العيادات الخارجية والبرامج المستهدفة للتغذية التكميلية وتغذية الرضع والأطفال والتوعية وخدمات الفرق المتنقلة، كما اضطر الشركاء إلى تقليل دعم الإمداد والتموين والمراقبة والإشراف وصيانة مواقع التغذية. يتأثر شركاء قطاع التغذية الصحية بالتأخير في الموافقة على الاتفاقيات الفرعية وتصاريح السفر المرفوضة والتدخل في تصميم البرامج ورفض إجراء التقييمات والمراقبة، أما من ناحية كوفيد -19 يتأثر الشركاء بانخفاض عدد المرضى الذين يمكن رؤيتهم ومعالجتهم بأمان وزيادة تكاليف الامدادات والقيود المفروضة على حركة الفرق المتنقلة واستخدام مراكز التغذية لكوفيد -19 والتغيرات في سلوكيات السعي الى الرعاية الصحية بسبب الخوف من الفيروس.

مجموعة قطاع الصحة

في عام 2019، وصل شركاء قطاع الصحة إلى 8.8 ملايين شخص، ووصلوا خلال عام 2020 إلى 2.28 مليون شخص.

تأثير العوامل المقيدة: ابتداءً من مارس 2020، اضطر شركاء قطاع الصحة إلى تقليل الدعم للرعاية الصحية الأولية والتحصين والأمراض المعدية وخدمات الأمهات والمواليد الجدد مما أثر على 5.45 ملايين شخص، وفي منتصف أبريل 2020 اضطر الشركاء إلى تعليق الحوافز لـ 25,000 من العاملين الصحيين ووقف دعم 150 من المرافق الصحية، حيث يتأثر الشركاء بالتأخير في الموافقة على الاتفاقيات الفرعية وتصاريح السفر المرفوضة والتدخل في تصميم البرامج ورفض إجراء عمليات التقييمات والمراقبة، أما من ناحية كوفيد -19 يتأثر الشركاء بانخفاض عدد المرضى الذين قد تتم رؤيتهم ومعالجتهم بأمان وزيادة تكاليف الامدادات والتغيرات في سلوكيات السعي الى الرعاية الصحية بسبب الخوف من كوفيد -19 وتعطيل أنشطة ترصد الأمراض بسبب الخوف أو المضايقات.

مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

في عام 2019، وصل شركاء قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى 12.6 مليون شخص من خلال شكل من أشكال المساعدات في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ووصلوا خلال عام 2020 إلى 7.9 ملايين شخص.

تأثير العوامل المقيدة: اعتبارًا من فبراير 2020، اضطر الشركاء إلى تعليق مشاريع إعادة التأهيل جزئيًا في 75 مديرية وتأخير إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي في 56 مديرية، حيث يتأثر الشركاء بالتأخير في الموافقة على الاتفاقيات الفرعية وتصاريح السفر المرفوضة والتدخل في تصميم البرامج ورفض إجراء عمليات التقييم والمراقبة، إلا أن المؤسسات الوطنية وسعت استجابتها بنسبة 32٪ لتصل إلى 9.8 ملايين شخص في عام 2020 مقارنة بـ 6.7 ملايين في عام 2018، أما من ناحية كوفيد -19 يتأثر الشركاء بالتباعد الجسدي وتدابير النظافة والحماية للموظفين والمستفيدين وزيادة تكاليف الامدادات والتغييرات في سلوكيات السعي إلى الرعاية الصحية بسبب الخوف من كوفيد -19 وزيادة تردد الشركاء في إجراء زيارات منزلية أو ميدانية بسبب الخوف أو المضايقات.

مجموعة قطاع الحماية

في عام 2019، وصل شركاء قطاع الحماية إلى 4.8 ملايين شخص بما في ذلك 2.8 مليون طفل، ووصلوا خلال عام 2020 إلى 207,040.

تأثير العوامل المقيدة: ابتداءً من أوائل عام 2020، اضطر الشركاء إلى التقليل بنسبة 25 في المائة من أنشطة زيادة الوعي وتعليق برامج الحماية المتخصصة لـ 500,000 امرأة وفتاة شديدة الضعف وتقليل البرامج المتعلقة بإزالة الألغام بما في ذلك في الحديدة وعلى طول طرق النقل، ولا يزال شركاء الحماية يتأثرون بالتأخير في الموافقة على الاتفاقيات الفرعية وتصاريح السفر المرفوضة والتدخل في تصميم البرامج، أما من ناحية كوفيد -19 يتأثر الشركاء بالإغلاق القسري للمرافق بما في ذلك الأماكن والمراكز الصديقة للأطفال والمراكز المجتمعية والتباعد الجسدي والتغيرات في السلوكيات بسبب الخوف من كوفيد -19.

مجموعة قطاع المأوى والمواد غير الغذائية

في عام 2019، وصل شركاء المأوى إلى ما يقرب من 2 مليون شخص، ووصلوا خلال عام 2020 إلى 730,712.

تأثير العوامل المقيدة: ابتداءً من أوائل عام 2020، اضطر شركاء قطاع المأوى إلى تأخير الدعم الطارئ لمئات الآلاف من الناس وتقليل التوزيعات المخططة لحزمة مستلزمات الشتاء، كما شهدوا فترات انقطاع في خطوط الإمداد المهمة، ويتأثر الشركاء بالتأخير في الموافقة على الاتفاقيات الفرعية وتصاريح السفر المرفوضة والتدخل في تصميم البرامج ورفض إجراء التقييمات والمراقبة، أما من ناحية كوفيد -19، يتأثر شركاء المأوى بالتباعد الجسدي وإجراءات النظافة الصحية والحماية للموظفين والمستفيدين وزيادة تكاليف الامدادات.

مجموعة قطاع إدارة وتنسيق المخيمات

بعد تفعيل المجموعة في يوليو 2019، وصل شركاء إدارة المخيمات إلى 530,000 شخص في 570 موقع من أصل 1,636 موقعًا للنازحين في اليمن، ووصلوا خلال عام 2020 إلى 452,000 شخص في 507 مواقع.

تأثير العوامل المقيدة: ابتداءً من أوائل عام 2020، اضطر الشركاء إلى تقليل المساعدات والدعم لـ 285,000 نازح يعيشون في المواقع المضيفة التي يصعب الوصول إليها، ويتأثر الشركاء بالتأخير في الموافقة على الاتفاقيات الفرعية وتصاريح السفر المرفوضة والتقييمات المرفوضة، أما فيما يتعلق بكوفيد -19، يتأثر الشركاء بإجراءات النظافة الصحية والحماية للموظفين والمستفيدين وكذلك قيود الحركة والتغيرات في السلوكيات بسبب الخوف من كوفيد -19.

مجموعة قطاع التعليم

في عام 2019، وصل شركاء قطاع التعليم إلى 2.8 مليون شخص بشكل من أشكال المساعدات والدعم التعليمي، ووصلوا خلال عام 2020 إلى مليون شخص.

تأثير العوامل المقيدة: بدءًا من الربع الأخير من عام 2019، اضطر الشركاء إلى تقليل ما يقرب من ثلثي التدخلات التعليمية (8 أنشطة تم الإبلاغ عنها من أصل 21) في 103 مديرية وتأخير إعادة تأهيل الهياكل التعليمية أو إنشاء مساحات تعليمية مؤقتة في 92 مديرية، كما يتأثر الشركاء بالتأخير في الموافقة على الاتفاقيات الفرعية وتصاريح السفر المرفوضة والتدخل في تصميم البرامج وتأخر التقييمات والمراقبة، وقد تم تقليص تواجد شركاء الخط الأمامي في 71 مديرية مما أثر على أكثر من مليون فتاة وصبي؛ كما وسعت المؤسسات الوطنية نطاقها في 177 مديرية، أما من ناحية كوفيد -19 يتأثر الشركاء بسبب إغلاق المدارس في 16 مارس 2020.

مجموعة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

في عام 2019، وصل شركاء المجموعة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين إلى 180,000 مهاجر و 130,000 لاجئ، ووصلوا خلال عام 2020 إلى 41,054 مهاجرًا و 51,000 لاجئًا.

تأثير العوامل المقيدة: ابتداءً من منتصف عام 2020 يضطر الشركاء إلى تقليل وتعليق الخدمات الحيوية والدعم المادي لكل من المهاجرين واللاجئين، ويتأثر الشركاء بالتأخير في الموافقة على الاتفاقيات الفرعية وتصاريح السفر المرفوضة والتدخل في تصميم البرامج ورفض إجراء التقييمات والمراقبة ورفض إجراء زيارات منزلية أو ميدانية بسبب الخوف أو المضايقة، أما فيما يتعلق بـ كوفيد -19 يتأثر الشركاء بقيود الحركة وقيود السفر العالمية والتغيرات في السلوكيات بسبب الخوف من كوفيد -19.

آلية الاستجابة السريعة

في عام 2019، وصل شركاء آلية الاستجابة السريعة إلى 1.2 مليون شخص في 330 مديرية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان النازحين، ووصلوا خلال عام 2020 إلى 170,000 نازح جديد في 161 مديرية في 21 محافظة.

تأثير العوامل المقيدة: يتأثر الشركاء بتأخير الموافقة على الاتفاقيات الفرعية وتصاريح السفر المرفوضة، ومن ناحية كوفيد -19 يتأثر الشركاء بزيادة وقت الاستجابة وارتفاع تكاليف الامدادات وقيود الحركة.

الباب الرابع:
لمحة عامة
حول الاستجابة

الأهداف

الاستراتيجية

إن تفشي كوفيد -19 في اليمن في مارس 2020 يعرض حياة آلاف الأسر اليمنية لخطر جسيم ووشيك، حيث طلبت السلطات في جميع أنحاء البلاد من شركاء العمل الإنساني إعطاء أولوية قصوى للمساعدة في كبح الفيروس وتأمين إمدادات كوفيد وتحديث وتوسيع القدرات الطبية لعلاج الأشخاص الذين يمرضون.

الهدف الاستراتيجي الأول

التخفيف من أثر كوفيد -19 والحد من تفشي الأمراض المعدية من خلال المساعدة على كبح العوامل التي تؤدي إلى الأوبئة وتحسين القدرات العلاجية وتوسيع الترصد الوبائي.

تحديث: خلال عام 2019، استفاد 11.3 مليون شخص من شبكات المياه التي تم إصلاحها وصيانتها، واستفاد 3 ملايين شخص من أربع جولات من اللقاحات الفموية ضد الكوليرا، وتم بنجاح إدارة 860 ألف حالة كوليرا مشتبه فيها.

الهدف الاستراتيجي الثاني

مساعدة الملايين من اليمنيين المعوزين على التغلب على الجوع من خلال توفير المساعدات الغذائية والتغذوية وزيادة دخل الأسرة والدعوة إلى اتخاذ التدابير التي تحقق الاستقرار الاقتصادي.

تحديث: خلال عام 2019، انخفض عدد المناطق التي تعاني من ظروف المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل بنسبة 64 في المائة، وزاد عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدات الغذائية بنسبة 55 في المائة، كما زاد عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية والذين يتلقون دعم المغذيات الدقيقة بنسبة 88 في المائة، وانخفض عدد الأطفال في المناطق ذات التركيزات العالية من سوء التغذية الحاد بنسبة 28 في المائة

الهدف الاستراتيجي الثالث

تعزيز كرامة الأسر النازحة التي تعيش في حالة طوارئ وفي مساكن النازحين من خلال تحسين وضع المواقع المتدنية المستوى وتوفير الخدمات والمأوى.

تحديث: خلال عام 2019، تلقى أكثر من نصف مليون نازح يعيشون في 534 من أسوأ المواقع المضيفة للنازحين حزمة الحد الأدنى من الخدمات، وكان ما يقرب من 300,000 نازح قادرون على بناء أو تحسين مستوى المساكن الإيوائية الطارئة، واستفاد من آلية الاستجابة السريعة أكثر من 1.2 مليون نازح في 330 مديرية بما في ذلك الأسر الفارة من النزاع، كما ازداد عدد النازحين الذين تم الوصول إليهم فوراً بمساعدة الخط الأول بنسبة 103 بالمائة.

الهدف الاستراتيجي الرابع

الحد من خطر النزوح والعنف ضد المدنيين وتيسير تعافي الأشخاص الذين أصيبوا جراء الصراع من خلال الدعوة إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وتقديم الخدمات والدعم المتخصصين.

تحديث: خلال عام 2019، كان هناك انخفاض بنسبة 71 بالمائة في عدد الغارات الجوية و62 بالمائة في عدد الضحايا المدنيين في محافظة الحديدة وانخفاض بنسبة 34 بالمائة في إجمالي عدد الضحايا المدنيين.

الهدف الاستراتيجي الخامس

الحفاظ على قدرة مؤسسات القطاع العام على تقديم الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح من خلال توفير المدخلات الرئيسية والدعم.

تحديث: منذ يناير 2019، تلقى أكثر من 25,000 عامل صحي و 11,000 عامل في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية و 111,550 من العاملين في مجال التعليم حوافز أو علاوات. وقدم شركاء العمل الإنساني أكثر من 33 مليون لتر من الوقود إلى 181 مستشفى و 24 مركزًا للتحصين و 24 من مرافق المياه والصرف الصحي المحلية، وتم إعادة تأهيل أو تجديد أكثر من 390 مرفقًا صحيًا و544 مدرسة و1,142 شبكة مياه و217 شبكة صرف صحي، كما تم إعادة 102 مرفق صحي غير عامل جزئيًا إلى كامل قدرته التشغيلية.

استجابة المجموعات القطاعية
حتى ديسمبر 2020

الأمن الغذائي والزراعة	الأشخاص المحتاجين	الاستهداف المثالي	التمويل	عدد الشركاء
	20.1 مليون	**19** مليون	**1** مليار دولار أمريكي	**102**
	الأشخاص ذوي الحاجة الماسة	الاستهداف الأدنى		
	10 مليون	**18** مليون		

الصورة: برنامج الأغذية العالمي/محمد ناشر

أهداف المجموعة القطاعية

1 زيادة وصول الأسر الضعيفة جداً إلى الغذاء في جميع أنحاء البلاد

2 زيادة دخل الأسرة وإعادة تأهيل أصول الأمن الغذائي في المناطق التي ترتفع فيها مستويات انعدام الأمن الغذائي

من بين 102 شريك في المجموعة القطاعية، يشارك 78 في استجابات الخط الأول والثاني.

802 مليون

استجابة الخط الأول

الحد من الجوع الشديد بين الأسر الضعيفة جدا من خلال:

- توزيع المواد الغذائية أو النقد أو القسائم على الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد التي تواجه المرحلة الرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل
- توزيع المواد الغذائية أو النقد أو القسائم على الأسر النازحة والأسر المضيفة لهم حديثًا والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي
- توزيع أطقم الطوارئ الزراعية والحيوانية والسمكية على الأسر الريفية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي تواجه المرحلة الثالثة والرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل
- توزيع المساعدات النقدية المشروطة والموسمية للأسر المستهدفة والتي تواجه المرحلة الثالثة والرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل
- توظيف البالغين من الأسر المستهدفة التي تواجه المرحلة الثلاثة والرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل في مخططات الأشغال العامة
- مراقبة انتشار الجراد الصحراوي والسيطرة عليه

مؤشر الأثر: سيقوم الشركاء بتقييم الأثر من خلال تتبع النسبة المئوية للزيادة في الأسر المستهدفة مع تحسينات في درجة استهلاك الغذاء.

198 مليون

استجابة الخط الثاني

الحد من الجوع الشديد بين الأسر الضعيفة من خلال:

- تقديم المدخلات والأصول والمنح لمساعدة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي التي تواجه المرحلة الثالثة والرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل لتأسيس المشاريع الصغيرة
- تقديم الدعم البيطري وإعادة تربية المواشي وتوزيع أصول المناحل للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي التي تواجه المرحلة الثالثة والرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل
- توزيع معدات الري بالتنقيط ومضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية على المزارعين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي

مؤشر الأثر: سيقوم الشركاء بتقييم الأثر من خلال تتبع انخفاض النسبة المئوية في عدد الأسر التي تبيع الأصول لشراء الطعام

الاستهداف

سيتم تعديل الاستهداف بناء على تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش وتحليل تصنيف مراحل الأمن الغذائي المتكامل على مستوى المديرية.

إذا سنحت الظروف:

- سيحصل 13.5 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون المرحلة الرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل على الغذاء أو النقد أو القسائم كل شهر
- سيحصل 3 ملايين من الأفراد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون ظروف المرحلة الثالثة والرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل على أطقم الطوارئ الزراعية والحيوانية والسمكية
- سيحصل 2 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون ظروف المرحلة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة في المديريات الثلاث على النقد أو القسائم المشروطة والموسمية
- سيحصل 500,000 شخص ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون ظروف المرحلة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل على منح سبل العيش والمدخلات والأصول
- سيستفيد 207,000 مزارع من مراقبة الجراد الصحراوي ومكافحته.

إذا استمرت القيود:

- سيحصل 13.3 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون المرحلة الرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل على الغذاء أو النقد أو القسائم كل شهر
- سيحصل 2.9 مليون من الأفراد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون ظروف المرحلة الثالثة والرابعة والخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل على أطقم الطوارئ الزراعية والحيوانية والسمكية
- سيحصل 1.6 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون ظروف المرحلة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة في المديريات الثلاث على النقد أو القسائم المشروطة والموسمية
- سيحصل 150,000 شخص ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون ظروف المرحلة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل على منح سبل العيش والمدخلات والأصول
- سيستفيد 207,000 مزارع من مراقبة الجراد الصحراوي ومكافحته

أبرز الانجازات

منذ يناير 2019، تشمل أبرز الانجازات ما يلي:

- مساعدة 13.4 مليون شخص من الفئات الضعيفة في جميع المديريات الـ 333 بشكل من أشكال المساعدات الغذائية الطارئة المنقذة للأرواح ومساعدة سبل العيش في حالات الطوارئ والنقد مقابل العمل أو المساعدات المعيشية الاصلاحية.
- توزيع المساعدات الغذائية الطارئة على ما متوسطه 11.7 مليون شخص شهريًا وما يصل إلى 13.3 مليون شخص بحلول نهاية العام
- توفير سبل العيش لما يقدر بنحو 4.7 مليون شخص

التغذية

الأشخاص المحتاجين
7.4 مليون

الاستهداف المثالي
6.2 مليون
الاستهداف الأدنى
5 مليون

التمويل
189.5 مليون دولار أمريكي

عدد الشركاء
35

استجابة الخط الأول

126 مليون

الحد من سوء التغذية الحاد بين الفئات السكانية الضعيفة جدا من خلال:

- تحديد وإحالة الأطفال والحوامل المرضعات المصابين بسوء التغذية الحاد إلى البرامج العلاجية.
- علاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم في العيادات الخارجية والذين لديهم مضاعفات في مراكز التغذية العلاجية.
- توفير النقد والقسائم لتغطية تكاليف النقل للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم بمضاعفات ودعم حصص الطعام لمقدمي الرعاية
- علاج الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل
- تقديم ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال للحوامل والمرضعات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ومقدمي الرعاية لمنع العدوى وسوء التغذية.
- تدريب العاملين في مجال التغذية والصحة والعاملين من المجتمع على بروتوكولات العلاج والمبادئ التوجيهية.

مؤشر الأثر: سيقوم الشركاء بتقييم الأثر من خلال تتبع النسبة المئوية للزيادة في الإحالات إلى البرامج العلاجية والمستهدفة للتغذية التكميلية والنسبة المئوية للزيادة في الحالة التغذوية بين الأطفال في البرامج العلاجية.

استجابة الخط الثاني

48.5 مليون

الحد من سوء التغذية بالمغذيات الدقيقة بين الفئات السكانية الضعيفة جدا من خلال:

- توفير برامج تغذية تكميلية شاملة للأطفال دون سن الثانية والنساء الحوامل والمرضعات في المديريات ذات الأولوية
- توفير مكملات المغذيات الدقيقة للأطفال دون الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات في المديريات ذات الأولوية.
- تدريب شركاء الخط الأمامي على المسائلة أمام السكان المتضررين والتقييمات وإشراك المجتمع وإدارة المعلومات وسمارت والمراقبة
- تقديم نظام معلومات التغذية وإنشاء 200 موقع لمراقبة التغذية وإجراء مسوحات سمارت في 22 محافظة باستخدام المنهجية المكيفة وتحليل البيانات الثانوية وتدريب الشركاء على منهجية سمارت المكيفة وتحليل البيانات الثانوية

مؤشر الأثر: سيقوم الشركاء بتقييم الأثر من خلال تتبع النسبة المئوية للزيادة في عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يتلقون مسحوق المغذيات الدقيقة والنسبة المئوية لانخفاض سوء التغذية الحاد العالمي في المحافظات التي ستُجرى فيها مسوحات سمارت.

الاستجابة الشاملة للمجموعة القطاعية

15 مليون

الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية عن طريق:

- زيادة عدد مواقع مراكز التغذية العلاجية من 104 إلى 131.
- الحفاظ على علاج مرضى العيادات الخارجية بنسبة 90٪ والحفاظ على البرامج المستهدفة للتغذية التكميلية حتى 80٪
- توسيع نطاق التغطية الجغرافية والعلاجية لخدمات التغذية عند الحاجة مع التركيز على المناطق ذات معدلات سوء التغذية العالمية ب 10 في المائة وما فوق.
- توسيع نطاق برنامج التغذية التكميلية الشاملة داخل المديريات ذات الأولوية
- تسهيل خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية واختبار الملاريا في المناطق الموبوءة بين الأطفال دون سن الخامسة المصابين بحالات سوء التغذية الحاد الوخيم
- إنشاء خدمات غسيل داخل مرافق التغذية ونقاط التوزيع

مؤشر الأثر: سيقوم الشركاء بتقييم الأثر من خلال تتبع زيادة النسبة المئوية في معدلات التغطية لمرضى العيادات الداخلية ومرضى العيادات الخارجية والبرامج المستهدفة للتغذية التكميلية

الاستهداف

سيتم تعديل الاستهداف بناءً على مسوحات سمارت لعام 2020 وتقييمات الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ في 22 محافظة.

إذا سنحت الظروف:

- سيستفيد 263,430 من الدعم من أصل 325,209 طفلًا دون سن الخامسة يحتاجون إلى علاج سوء التغذية الحاد الوخيم،
- سيستفيد 22,765 من الدعم من أصل 32,521 طفلًا يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم بمضاعفات طبية،
- سيستفيد 933,194 طفلاً دون سن الخامسة من أصل 1,400,378 مليون طفل دون سن الخامسة وستستفيد 639,210 امرأة حامل ومرضعة من أصل 1,140,532 مليون امرأة حامل ومرضعة – جميعهم بحاجة إلى برامج التغذية التكميلية المستهدفة – من الدعم في 295 مديرية ذات أولوية
- سيستفيد 673,318 طفلاً دون سن الثانية من أصل 800,719 طفل دون سن الثانية وستستفيد 630,288 امرأة حامل ومرضعة من أصل 1,211,146 امرأة حامل ومرضعة – جميعهم بحاجة إلى برامج التغذية التكميلية الشاملة – من الدعم في 165 مديرية ذات أولوية.

إذا استمرت القيود:

- سيستفيد 210,744 من الدعم من أصل 325,209 طفلًا دون سن الخامسة يحتاجون إلى علاج سوء التغذية الحاد الوخيم،
- سيستفيد 15,935 من الدعم من أصل 32,521 طفلًا يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم بمضاعفات طبية،
- سيستفيد 746,555 طفلاً دون سن الخامسة من أصل 1.4 مليون طفل دون سن الخامسة وستستفيد 511,368 امرأة حامل ومرضعة من أصل 1.1 مليون امرأة حامل ومرضعة – جميعهم بحاجة إلى البرامج المستهدفة للتغذية التكميلية – من الدعم في 295 مديرية ذات أولوية
- سيستفيد 471,363 طفلاً دون سن الثانية من أصل 800,719 طفل دون سن الثانية وستستفيد 441,202 امرأة حامل ومرضعة من أصل 1.2 مليون امرأة حامل ومرضعة – جميعهم بحاجة إلى برامج التغذية التكميلية الشاملة – من الدعم في 165 مديرية ذات أولوية.

أبرز الانجازات

منذ يناير 2019، تشمل أبرز الانجازات ما يلي:

- انخفاض مستويات سوء التغذية الحاد بنسبة تصل إلى 20 بالمائة في 12 محافظة التي أجري فيها مسوحات سمارت
- قبول وعلاج 111 بالمائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم مقارنة بالهدف السنوي
- قبول وعلاج 89 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم بمضاعفات طبية مقابل الهدف السنوي
- قبول وعلاج 68 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل مقابل الهدف السنوي
- الوصول إلى 101 في المئة من النساء الحوامل والمرضعات الذين يعانون من سوء التغذية المعتدل من خلال البرامج المستهدفة للتغذية التكميلية
- الوصول إلى 143 في المائة من الأطفال دون سن الثانية من خلال برامج التغذية التكميلية الشاملة
- الوصول إلى 126 في المائة من النساء الحوامل والمرضعات من خلال برنامج التغذية التكميلية الشامل
- الوصول إلى 275 في المائة من النساء الحوامل والمرضعات من خلال ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار
- توفير 95 في المائة من بلامبي نت و 98 في المائة من التغذية التكميلية من بلامبي على مستويات موقع التغذية

أهداف المجموعة القطاعية

1. الحد من انتشار ومنع سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات والفئات السكانية الضعيفة الأخرى
2. توسيع تغطية خدمات التغذية وإزالة الحواجز التي تمنع الأسر من استخدامها

من بين 35 شريكًا في المجموعة القطاعية، جميعهم مشاركون في استجابات الخط الأول والثاني.

الصحة

عدد المحتاجين
17.9 مليون

الهدف الأمثل
7.3 مليون

الهدف الأدنى
4.8 مليون

التمويل
203 مليون دولار أمريكي

عدد الشركاء
45

صورة: منظمة الصحة العالمية – عمر نصر

أهداف المجموعة القطاعية

1. تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية والثانوية والمتخصصة، بما في ذلك مستشفيات المديريات في المناطق ذات الأولوية.
2. المساعدة في دعم قدرة المرافق الصحية في المديريات ذات الأولوية على الاستجابة لتفشي المرض والمشاكل الصحية العامة.
3. المساعدة في إعادة تأهيل المرافق الصحية المغلقة أو المتضررة في المديريات ذات الأولوية العالية.

من بين 45 شريك في المجموعة القطاعية، يشترك الجميع في جهود خطي الاستجابة الأول والثاني.

استجابة الخط الأول

147.5 مليون

المساعدة في تزويد المكونات الأساسية لحزمة الخدمات الدُنيا في المديريات ذات الأولوية العالية من خلال:

- شراء الأدوية واللوازم الأساسية للوحدات الصحية والمراكز الصحية والمستشفيات وتخزينها وتوزيعها.
- توفير الخدمات العامة ورعاية المصابين بالصدمات والوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها، وتوفير حزمة الخدمات الأولية للصحة الإنجابية ورعاية المرضى في أقسام الرقود الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم.
- تقديم رعاية متخصصة لمرضى السرطان والفشل الكلوي.
- تطعيم الفئات الضعيفة ضد الكوليرا، والحصبة، وشلل الأطفال، والدفتيريا.
- توفير التدريب في حالات الطوارئ، والوقود، والمياه، والحوافز للعاملين الصحيين.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الانخفاض في عدد حالات الكوليرا المبلغ عنها.

استجابة الخط الثاني

46.5 مليون

المساعدة في ضمان وصول الأشخاص الأشد ضعفاً إلى مجموعة موسعة من الخدمات الصحية في المديريات ذات الأولوية العالية من خلال:

- دعم جميع المكونات الإضافية لحزمة الخدمات الدُنيا مثل رعاية صحة الأم والطفل، والوقاية من الأمراض غير المعدية ورعايتها، وخدمات الصحة العقلية، والخدمات النفسية والاجتماعية.
- تحسين برامج التطعيم، بما في ذلك معدات سلسلة التبريد، والدعم التشغيلي، والتدريب والحشد المجتمعي.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في المرافق الصحية المستهدفة التي تقدم حزمة الخدمات الدُنيا.

الاستجابة الشاملة للمجموعة القطاعية

9 ملايين

- تدريب الأطباء والممرضين والقابلات.
- ترميم وإعادة تأهيل وتجهيز المرافق الصحية المتوقفة في المديريات ذات الأولوية العالية.
- رفع مستوى العرض الدوائي ونظم المعلومات الصحية.
- تحسين مراكز إعادة تأهيل جرحى الحرب.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد الأشخاص المستفيدين من حزمة الدعم الدُنيا.

الاستهداف

سيتم التعديل على عملية الاستهداف بناءً على مخطط مستوى توفر الموارد الصحية وعلى تقييم المواقع متعدد القطاعات.

إذا سنحت الظروف:

- من بين 630,400 طفل دون عمر السنة بحاجة للتطعيم، سيستفيد 580,765 طفل من الدعم.
- من بين 3,546,000 امرأة في سن الإنجاب بحاجة إلى الرعاية التوليدية الشاملة، سوف تستفيد 2,127,600 امرأة.
- من بين 788,000 امرأة حامل في حاجة إلى قابلات ماهرات عند الولادة، سوف تستفيد 472,800 امرأة حامل من الدعم.
- من بين 9,850,000 شخص بحاجة إلى استشارة واحدة على الأقل لكل شخص في السنة، سيستفيد 7,300,000 شخص من الدعم.

إذا استمرت القيود:

- من بين 630,400 طفل دون عمر السنة بحاجة للتطعيم، سيستفيد 315,200 طفل من الدعم.
- من بين 3,546,000 امرأة في سن الإنجاب بحاجة إلى الرعاية التوليدية الشاملة، سوف تستفيد 1,418,400 امرأة.
- من بين 788,000 امرأة حامل في حاجة إلى قابلات ماهرات عند الولادة، سوف تستفيد 315,200 امرأة حامل من الدعم.
- من بين 9,850,000 شخص بحاجة إلى استشارة واحدة على الأقل لكل شخص في السنة، سيستفيد 4,800,000 شخص من الدعم.

أبرز الإنجازات

منذ يناير 2019م، شملت أبرز الإنجازات التالي:

- تقديم الاستشارات الصحية لنحو 22,075,627 مليون لنحو 11,037,813 مليون شخص.
- تقديم خدمات التحصين لعدد 721,002 طفل.
- علاج 157,517 من مرضى الصدمات من خلال الرعاية الطبية في المستشفيات.
- مساعدة 612,384 امرأة أثناء الولادة.
- توفير الرعاية قبل الولادة وبعدها لعدد 2,554,204 مليون امرأة.
- توفير الرعاية السريرية لعدد 6,004 ناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- تدريب 9,684 من العاملين الصحيين على حزمة الخدمات الدُنيا، و6,341 قابلة على الصحة الإنجابية، و 5,345 من العاملين والمتطوعين في مجال الصحة المجتمعية على تعزيز ممارسات النظافة والوقاية من الأمراض.

المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

عدد المحتاجين
20.5 مليون

الأشخاص ذوي الحاجة الماسة
11.2 مليون

الهدف الأمثل
12.5 مليون

الهدف الأدنى
10.8 مليون

التمويل
199 مليون دولار أمريكي

عدد الشركاء
49

صورة: محمد فضل – YPN – الأمم المتحدة/ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

أهداف المجموعة القطاعية

1 توفير خدمات الصرف الصحي والنظافة العامة في حالات الطوارئ، ومساعدة الأشخاص الأشد ضعفاً.

2 إعادة تأهيل وصيانة شبكات المياه والصرف الصحي في المناطق ذات الأولوية العالية.

من بين 79 شريك في المجموعة القطاعية، يشترك 49 شريك في جهود خطي الاستجابة الأول والثاني.

148.4 مليون

استجابة الخط الأول

المساعدة في ضمان حصول المجتمعات المعرضة لخطر الإصابة بالكوليرا وجائحة كوفيد 19 والأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة العامة على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي ومستلزمات النظافة من خلال:

- توفير الوقود ومواد التعقيم وإصلاح شبكات المياه العامة.
- نقل المياه بالشاحنات (الوايتات) وتوفير حاويات التخزين على مستوى المجتمع والأسرة.
- توفير المرشحات وأقراص الكلور للأسر المعرضة للخطر.
- مراقبة جودة المياه على مستوى المنازل والشبكة.
- توفير الدعم التشغيلي والصيانة لشبكات الصرف الصحي في المناطق المعرضة للخطر.
- بناء وإزالة الرواسب من مراحيض الطوارئ المجتمعية.
- توزيع مستلزمات النظافة الأساسية ومستلزمات الكوليرا والمطهرات.
- نشر ممارسات النظافة الآمنة في المناطق عالية المخاطر.
- إجراء حملات النظافة الطارئة.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الانخفاض في عدد حالات الأمراض التي تنقلها المياه، بما فيها الكوليرا.

50.6 مليون

استجابة الخط الثاني

توسيع خدمات المياه والصرف الصحي للأسر النازحة والمجتمعات المضيفة الضعيفة في المديريات ذات الأولوية.

- إعادة تأهيل شبكات المياه العامة وتحسين مراقبة ومتابعة جودة المياه.
- زيادة عدد مرافق المياه التي تستلم كميات الوقود وأنظمة الطاقة الشمسية والدعم التشغيلي.
- زيادة عدد مرافق الصرف الصحي التي تستلم كميات الوقود والدعم التشغيلي والصيانة.
- زيادة عدد الأسر التي تستلم حاويات تخزين المياه.
- ترميم المراحيض المنزلية وإزالة الرواسب.
- دعم جمع النفايات الصلبة والتخلص منها.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد الأسر التي تحصل على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي.

الاستهداف

يعتمد الاستهداف على تقييمات الشركاء وعمليات المراجعة الشاملة للبيانات الثانوية.

إذا سنحت الظروف:

- سيستفيد 10.7 مليون شخص من شبكات المياه العامة التي تعمل.
- سيستفيد 5.5 مليون شخص من شبكات الصرف الصحي العامة التي تعمل.
- سيحصل 4.8 مليون شخص في 160 مديرية معرضة لخطر الكوليرا مستلزمات الكوليرا والتوعية ومياه شرب آمنة وكافية.
- سيستفيد 1.1 مليون شخص في 90 مديرية تعاني من سوء التغذية العام من خدمات الصرف الصحي.
- سيحصل 11.2 مليون شخص على مستلزمات النظافة ويستفيدون من التوعية حول انتقال الأمراض.
- سيستفيد 3.5 مليون شخص معرضون لخطر الإصابة بجائحة كوفيد 19 من مستلزمات منع عدوى جائحة الكورونا ومكافحتها.

إذا استمرت القيود:

- سيستفيد 7.1 مليون شخص من شبكات المياه العامة التي تعمل.
- سيستفيد 4.2 مليون شخص من شبكات الصرف الصحي العامة التي تعمل.
- سيحصل 2.1 مليون شخص في 160 مديرية معرضة لخطر الكوليرا مستلزمات الكوليرا والتوعية ومياه شرب آمنة وكافية.
- سيستفيد 700,000 شخص في 90 مديرية تعاني من سوء التغذية العام من خدمات الصرف الصحي.
- سيحصل 4.1 مليون شخص على مستلزمات النظافة ويستفيدون من التوعية حول انتقال الأمراض.
- سيستفيد 2.1 مليون شخص معرضون لخطر الإصابة بجائحة كوفيد 19 من مستلزمات منع عدوى جائحة الكورونا ومكافحتها.

أبرز الإنجازات

منذ يناير 2019م، شملت أبرز الإنجازات التالي:

- توفير شكل من أشكال دعم المياه والصرف الصحي والنظافة العامة لعدد 12.6 مليون شخص.
- تزويد 11.3 مليون شخص بالمياه الآمنة وإمدادات المياه كافية بصورة مستمرة.
- تحسين 1,143 شبكة مياه، و217 شبكة صرف صحي يستفيد منها 11.3 مليون شخص، بزيادة بلغت 161 بالمائة.
- توعية 5.5 مليون أسرة حول النظافة العامة.

الحماية	عدد المحتاجين	الهدف الأمثل	التمويل	عدد الشركاء
	14.2 مليون	**4.7** مليون الهدف الأدنى **3.4** مليون	**151** مليون دولار أمريكي	**80**

صورة: محمد فضل – YPN – الأمم المتحدة/ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

أهداف المجموعة القطاعية:

1. توفير خدمات حماية متخصصة تساعد على كبح العوامل التي تجبر الأشخاص الأشد ضعفاً على تبني ممارسات غير آمنة تمتهن كرامتهم.
2. دعم الآليات المجتمعية التي تقوي التماسك الاجتماعي وتحفظ الكرامة، وتساعد على تحديد ومعالجة مخاطر الحماية.

من بين 80 شريك في المجموعة القطاعية الخاصة بالحماية، يشترك الجميع في أنشطة الخطين الأول والثاني.

استجابة الخط الأول

107 مليون

المساعدة في تلبية احتياجات الحماية العاجلة لدى الفئات الأشد ضعفاً من خلال:

- إحالة ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الخدمات المناسبة، بمن فيهم النساء والأطفال.
- تقديم خدمات متخصصة مثل المساعدة القانونية، والدعم الاجتماعي، والمساحات الصديقة للأطفال، والمساعدات النقدية، والمستلزمات للأشخاص المحتاجين لها.
- إزالة الذخائر غير المنفجرة، وتطهير الأراضي الملوثة بالذخائر غير المنفجرة، ورفع الوعي بمخاطر الألغام.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد الأشخاص الذين يتلقون خدمات متخصصة.

استجابة الخط الثاني

41 مليون

تسهيل عمل مبادرات التضامن الاجتماعي من خلال:

- تدريب المتطوعين المجتمعيين ومقدمي الخدمات على رصد القضايا المتعلقة بالحماية، وحل النزاعات، ومنع العنف.
- دعم مبادرات المصالحة المجتمعية، ومبادرات تنمية المهارات، ومبادرات سبل العيش التي تستهدف النازحين والناجين من العنف.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد الأشخاص الذين يتلقون الدعم عبر آليات الحماية المجتمعية.

الاستجابة الشاملة للمجموعة القطاعية

3 ملايين

مساعدة المجتمعات في جهود منع القضايا المتعلقة بالحماية ومعالجتها.

- بناء قدرات الشركاء والمؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية لرفع مستويات السلامة، ودعم الناجين من العنف، والمساعدة في حل النزاعات المحلية، وإيجاد خيارات مقبولة للأسر النازحة.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع الزيادة في نسبة المجتمعات المعرضة للخطر حيث تتوفر خدمات الحماية المتخصصة ويمكن الوصول إليها بأمان.

الاستهداف

سيتم التعديل على عملية الاستهداف بناءً على تصنيف الخطورة والمؤشرات المأخوذة من تقييم المواقع متعدد القطاعات لعام 2020م.

إذا سنحت الظروف:

- سيستفيد 150,588 شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة - بما في ذلك النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا العنف - من الخدمات المتخصصة
- سيستفيد 120,946 شخص من المساعدات القانونية.
- سوف يحصل 115,356 شخص على مساعدات نقدية للحماية.
- سيستفيد 1,684,106 شخص من التوعية بمخاطر الألغام.
- سيتم تطهير 5 مليون متر مربع من الأراضي الملوثة.
- سيحصل 4,994 متطوع مجتمعي ومقدمي الخدمات على دورات تدريبية في مجالات حل النزاعات، والقدرة على الصمود، والسلامة من العنف ومنعه.
- سيستفيد 144,190 شخص من المبادرات ا لمجتمعية .

إذا استمرت القيود:

- سيستفيد 120,470 شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة - بما في ذلك النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا العنف - من الخدمات المتخصصة
- سيستفيد 96,757 شخص من المساعدات القانونية.
- سوف يحصل 115,356 شخص على مساعدات نقدية للحماية.
- سيستفيد 1,178,874 شخص من التوعية بمخاطر الألغام.
- سيتم تطهير 5 مليون متر مربع من الأراضي الملوثة.
- سيحصل 3,496 متطوع مجتمعي ومقدمي الخدمات على دورات تدريبية في مجالات حل النزاعات، والقدرة على الصمود، والسلامة من العنف ومنعه.
- سيستفيد 100,933 شخص من المبادرات ا لمجتمعية .

أبرز الإنجازات

منذ يناير 2019م، شملت أبرز الإنجازات التالي:

- تخصيص وإحالة وتقديم خدمات متخصصة لأكثر من 227,962 شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة بمن فيهم النساء والأطفال.
- تقديم المساعدات القانونية لعدد 81,248 شخص.
- تقديم المساعدات النقدية للحماية لعدد 77,204 شخص.
- توزيع 38,171 حقيبة كرامة.
- التوعية بمخاطر الألغام لأكثر من مليوني شخص.
- مسح وتطهير مساحة 3 ملايين متر مربع من الأرض.
- تدريب 81,248 من مقدمي الخدمات.
- دعم البرامج والمبادرات المجتمعية التي يستفيد منها أكثر من 99,000 شخص.

المأوى والمواد غير الغذائية

عدد المحتاجين
7.27 مليون

الهدف الأمثل
3.1 مليون
الهدف الأدنى
1.9 مليون

التمويل
230 مليون دولار أمريكي

عدد الشركاء
158

صورة: مدرسة أبو بكر، عصر، صنعاء – 5 سبتمبر 2018م

أهداف المجموعة القطاعية:

1 توفير المأوى الآمن والمناسب والأدوات المنزلية الأساسية للأسر الأشد ضعفاً.

من بين 158 شريك في المجموعة القطاعية، يشترك الجميع في جهود خطي الاستجابة الأول والثاني.

استجابة الخط الأول

209 مليون

المساعدة في تحقيق الاستقرار وحيثما أمكن تحسين ظروف الأسر وحالة السكن للأسر الأشد ضعفاً من خلال:

- توزيع المستلزمات المنزلية وأطقم المواد الإيوائية الطارئة.
- تقديم إعانات دفع الإيجار ومنح نقدية عند الاقتضاء لترميم المنازل المتضررة.
- بناء وترميم المساكن الإيوائية المؤقتة في المناطق التي تحتاج فيها الأسر إلى الحماية والدعم الإضافي.
- تقديم الدعم لفصل الشتاء.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد الأشخاص الضعفاء الذين لمسوا تحسناً في حالتهم المعيشية.

استجابة الخط الثاني

1 مليون

المساعدة في تحسين مواقع النازحين في المناطق الريفية والحضرية من خلال:

- توفير الدعم لأعمال الصيانة وتحسين المأوى للأسر الضعيفة.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد ملاجئ النازحين في مواقع الاستضافة المستهدفة التي تلبي الحد الأدنى من المعايير.

الاستجابة الشاملة للمجموعة القطاعية

20 مليون

زيادة استدامة حلول المأوى التي تدعم العودة الطوعية إلى المناطق الأصلية.

مؤشر الأثر: سيتم رصد الاستجابة الشاملة للمجموعة القطاعية من خلال نسبة العائدين الذين يرجعون إلى مسكن لائق.

الاستهداف

سيتم التعديل على عملية الاستهداف بناءً على مستوى شدة المؤشرات المأخوذة من تقييم المواقع متعدد القطاعات لعام 2020م.

إذا سنحت الظروف:

- سيحصل 1,430,785 شخص في 247 مديرية في 21 محافظة على الأدوات المنزلية.
- سيحصل 817,592 شخص في 247 مديرية في 21 محافظة مستلزمات المأوى الطارئة.
- سيحصل 660,100 شخص في 200 مديرية في 20 محافظة على إعانات الإيجار.
- سيحصل 80,500 شخص في 200 مديرية في 20 محافظة على منح نقدية لترميم المنازل المتضررة.
- سيحصل 24,835 شخص في 70 مديرية في 10 محافظات منح نقدية لإعادة بناء المنازل التي لحقت بها أضرار بالغة.
- سيتم إيواء 85,628 شخص في 55 مديرية في 13 محافظة في مساكن إيوائية مؤقتة.
- سيحصل 105,731 شخص في 57 مديرية في 9 محافظات على دعم لصيانة المأوى ورفع مستوى الدعم.
- سيحصل 367,916 شخص في 247 مديرية في 21 محافظة على منح نقدية لفصل الشتاء.

إذا استمرت القيود:

- سيحصل 1,430,785 شخص في 247 مديرية في 21 محافظة على الأدوات المنزلية.
- سيحصل 817,592 شخص في 247 مديرية في 21 محافظة مستلزمات المأوى الطارئة.
- سيحصل 413,280 شخص في 200 مديرية في 20 محافظة على إعانات الإيجار.
- سيحصل 60,480 شخص في 200 مديرية في 20 محافظة على منح نقدية لترميم المنازل المتضررة.
- سيحصل 700 شخص في 9 مديرية في 4 محافظات منح نقدية لإعادة بناء المنازل التي لحقت بها أضرار بالغة.
- سيتم إيواء 17,500 شخص في 55 مديرية في 13 محافظة في مساكن إيوائية مؤقتة.
- سيحصل 105,731 شخص في 57 مديرية في 9 محافظات على دعم لصيانة المأوى ورفع مستوى الدعم.
- سيحصل 367,916 شخص في 247 مديرية في 21 محافظة على منح نقدية لفصل الشتاء.

أبرز الإنجازات

منذ يناير 2019م، شملت أبرز الإنجازات التالي:

- توزيع المواد غير الغذائية الأساسية على 900,000 شخص.
- توزيع المستلزمات الإيوائية الطارئة على 260,000 شخص.
- تقديم إعانات إيجار لعدد 600,000 شخص.
- توزيع مساعدات الشتاء على 360,000 شخص.
- توزيع المنح النقدية على 8,700 شخص لترميم المنازل المتضررة.
- بناء أو ترميم الملاجئ المؤقتة لعدد 31,088 شخص.
- توفير صيانة المأوى ورفع مستوى الدعم لعدد 5,100 شخص.
- توزيع منح نقدية على 4,243 شخص لإعادة بناء المنازل التي لحقت بها أضرار بالغة.

إدارة وتنسيق المخيمات

عدد المحتاجين
1.08 مليون

الهدف الأمثل
0.8 مليون
الهدف الأدنى
0.5 مليون

التمويل
32 مليون دولار أمريكي

عدد الشركاء
22

صورة: محمد فضل – YPN – الأمم المتحدة/ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

استجابة الخط الأول

32 مليون

زيادة الوصول إلى الخدمات الأساسية للنازحين الذين يعيشون في المواقع الأكثر عرضة للخطر والأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات المحيطة من خلال:

- حشد وتنسيق عمليات توزيع حزمة الخدمات الدنيا بما في ذلك الحماية والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة والمأوى ودعم التعليم في مواقع النازحين المستهدفة.
- توفير الرعاية في الموقع وأعمال الصيانة في مواقع النازحين المستهدفة.
- تعزيز التواصل والتعاون بين الأسر في مواقع النازحين والمجتمعات المحيطة.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد مواقع النازحين حيث يتم تقديم حزم الخدمات الدنيا بصورة منتظمة.

الاستهداف:

تعتمد عملية الاستهداف على تقارير الموقع والقائمة الرئيسية لمواقع استضافة النازحين وإدارة وتنسيق المخيمات.

إذا سنحت الظروف:

- سيستفيد 755,900 نازح يعيشون في مواقع الاستضافة من حزمة الخدمات الدُنيا.

إذا استمرت القيود:

- سيستفيد 518,480 نازح يعيشون في مواقع الاستضافة من حزمة الخدمات الدُنيا.

أبرز الإنجازات

منذ يونيو 2019م، شملت أبرز الإنجازات التالي:

- المساعدة في إدارة وتحسين الظروف ورفع مستويات السلامة لعدد 518,480 شخصاً في 489 من مواقع استضافة النازحين المستهدفة البالغ عددها 507 والمحددة في مطلع العام 2019م.

هدف المجموعة القطاعية

1 تحسين الظروف المعيشية للأسر النازحة التي تعيش في مواقع استضافة النازحين.

من بين 22 شريك في المجموعة القطاعية، يشترك جميعهم في جهود الخط الأول للاستجابة.

التعليم

عدد المحتاجين
5.5 مليون

الأشخاص ذوي الحاجة الماسة
5 مليون

الهدف الأمثل
3.3 مليون

الهدف الأدنى
2.8 مليون

التمويل
91 مليون دولار أمريكي

عدد الشركاء
70

صورة: مدرسة الغافقي، عدن، اليمن، 21 نوفمبر 2018م

استجابة الخط الأول

74 مليون

المساعدة في ضمان بقاء المدارس مفتوحة وتسير فيها العملية التعليمية من خلال:

- صرف بدلات للمعلمين المنقطعة رواتبهم.
- تقديم وجبات مدرسية للبنين والبنات.
- إنشاء فصول دراسية للتعلم المؤقت للأطفال النازحين.
- توزيع مواد نظافة وأثاث وكتب ومستلزمات للمدارس المستهدفة.
- توفير برامج متخصصة تتمحور حول الطفل في المناطق المتضررة بشدة.
- المساعدة في إجراء الامتحانات الوطنية.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد المدارس المفتوحة والتي تسير فيها العملية التعليمية.

استجابة الخط الثاني

15 مليون

المساعدة في إعادة تأهيل المدارس المتضررة والمدمرة من خلال:

- ترميم المباني بما فيها مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.
- تدريب كادر التعليم المتخصص على جمع البيانات في حالات الطوارئ وتحليلها.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد الأطفال الذين يصلون إلى التعليم الرسمي ويستمرون فيه.

الاستجابة الشاملة للمجموعة القطاعية

2 مليون

المساعدة في تعزيز العملية التعليمية وإدارة المدارس والخدمات التعليمية من خلال:

- تدريب المعلمين ومديري المدارس والمشرفين ومجالس الأسر.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة المعلمين النشطين والمتواجدين خلال الأيام الدراسية بنسبة لا تقل عن 80%.

الاستهداف:

سيتم التعديل على عملية الاستهداف بناءً على تقييم المواقع متعدد القطاعات لعام 2020م، وكشوفات عدد المسجلين الصادرة عن وزارة التربية والتعليم، والبيانات الميدانية.

إذا سنحت الظروف:

- سوف يستلم 142,000 معلم انقطعت رواتبهم في 11 محافظة بدلات.
- سيستفيد 102,596 طفل من مساحات التعلم المؤقتة.
- سيستفيد 1,748,927 طفل من المستلزمات التعليمية.
- سيحصل 1.3 مليون طفل على وجبات مدرسية.
- سيستفيد 926,580 طفل من البرامج المتخصصة التي تركز على الطفل.
- سيستفيد 551,296 طفل من المدارس المعاد تأهيلها.

إذا استمرت القيود:

- سوف يستلم 135,000 معلم انقطعت رواتبهم في 11 محافظة بدلات.
- سيستفيد 87,207 طفل من مساحات التعلم المؤقتة.
- سيستفيد 1,486,588 طفل من المستلزمات التعليمية.
- سيحصل 1,13,500 طفل على وجبات مدرسية.
- سيستفيد 787,593 من البرامج المتخصصة التي تركز على الطفل.
- سيستفيد 468,602 طفل من المدارس المعاد تأهيلها.

هدف المجموعة القطاعية

1 المساعدة في استمرارية خدمات التعليم الأساسي، لا سيما في المناطق التي تضررت فيها المدارس أو أغلقت أو عجزت عن العمل بشكل كامل بسبب الميزانية والمرتبات وغيرها من القيود الناجمة عن النزاعات.

من بين 48 شريك في المجموعة القطاعية، يشترك 30 في جهود الخط الأول للاستجابة.

أبرز الانجازات

منذ يناير 2019م، شملت أبرز الإنجازات التالي:

- إعادة تأهيل وترميم 1,193 مدرسة يستفيد منها 417,819 طفل.
- توزيع الوجبات على 432,521 طفل.
- توزيع مستلزمات تعليمية على 171,299 طفل.
- تقديم برامج متخصصة لعدد 181,430 طفل.
- توفير فصول تعليمية مؤقتة لعدد 48,868 طفل.
- تقديم خدمات متخصصة يستفيد منها 463,856 طفل.

المجموعة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

عدد المحتاجين
0.2 مليون

الهدف الأمثل
0.2 مليون

الهدف الأدنى
0.2 مليون

التمويل
72 مليون دولار أمريكي

عدد الشركاء
17

صورة: محمد فضل – YPN – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أهداف المجموعة القطاعية:

1. تسهيل توفير الحلول للمهاجرين واللاجئين مثل برامج المساعدة في العودة الطوعية وبرامج العودة الإنسانية الطوعية.
2. تقديم المساعدات المُنقذة للأرواح والمساعدات متعددة القطاعات والدعم المتخصص للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين ذوي الاحتياجات الماسة.

من بين 17 شريك في المجموعة القطاعية، يشترك جميعهم في أنشطة خطي الاستجابة الأول والثاني.

استجابة الخط الأول

55 مليون

بالتنسيق مع السلطات، توفير المساعدات المتخصصة المنقذة للأرواح للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الضعفاء من خلال:

- تسجيل وتوثيق اللاجئين.
- تحديد والفرز المسبق للمهاجرين.
- توفير الدعم النقدي والعيني الأساسي بما في ذلك الغذاء والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة والمأوى والخدمات الصحية للاجئين والمهاجرين.
- توفير خدمات متخصصة للنساء والأطفال اللاجئين والمهاجرين.
- تسهيل توفير الحلول بما في ذلك العودة الطوعية للاجئين وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية وفي بلدان ثالثة.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد الأشخاص المستهدفين الذين يعودون إلى بلدانهم الأصلية.

استجابة الخط الثاني

17 مليون

المساعدة في تعزيز القدرات الوطنية لمعالجة قضايا الهجرة وإدارة شؤون اللاجئين من خلال:

- بناء قدرات الجماعات المحلية والشبكات المجتمعية للمساعدة في تقليل مستويات الإعالة والاعتمادية بين أوساط المهاجرين واللاجئين.
- بناء قدرات السلطات المختصة لإدارة الهجرة وحماية اللاجئين.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد الأشخاص المستهدفين الذين استفادوا من شكل واحد على الأقل من أشكال المساعدات المجتمعية.

الاستهداف

تعتمد عملية الاستهداف على استبيان خط الأساس لقضايا الحماية، ومصفوفة تتبع النزوح، وقاعدة بيانات تسجيل اللاجئين، وسيتم التعديل عليها بناءً على تقييم المواقع متعدد القطاعات لعام 2020م.

إذا سنحت الظروف:

- سيحصل أكثر من 117,000 مهاجر و119,000 طالب لجوء على شكلاً من أشكال المساعدات.

إذا استمرت القيود:

- سيحصل أكثر من 93,000 مهاجر و95,000 طالب لجوء على شكلاً من أشكال المساعدات.

أبرز الإنجازات

منذ يناير 2019م، شملت أبرز الإنجازات التالي:

- تسهيل سبل العودة الطوعية لعدد 6,393 لاجئ ومهاجر إلى بلدانهم الأصلية.
- توفير المأوى لعدد 181 لاجئ في مخيم خرز للاجئين بمحافظة لحج.
- توفير المساعدة الطبية المُنقذة للحياة لعدد 137,708 لاجئ وطالب لجوء ومهاجر، وتوزيع مساعدات نقدية لعدد 17,446 لاجئ وطالب لجوء وتوفير دعم في مجال التعليم لعدد 13,864 لاجئ وطفل من أطفال المجتمع المضيف.
- تسجيل 20,000 مهاجر لمعرفة عدد العائدين، وتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الأخرى.
- توفير خدمات حماية متخصصة لعدد 7938 طفلاً ولاجئة معرضة للخطر.

آلية الاستجابة السريعة

عدد المحتاجين
0.84 مليون

الهدف الأمثل
0.84 مليون

الهدف الأدنى
0.8 مليون

التمويل
26 مليون دولار أمريكي

عدد الشركاء
16

صورة: مكتب الأمم المتحدة للسكان – اليمن

استجابة الخط الأول

26 مليون

توزيع المساعدة العاجلة والمُنقذة للأرواح والفورية للأسر النازحة والمتنقلة والأسر الأشد ضعفاً حتى تصل مساعدات الخط الأول من المجموعة القطاعية المعنية من خلال:

- شراء وتخزين وتجهيز لوازم آلية الاستجابة السريعة في أنحاء البلاد.
- التحقق من عمليات النزوح الجديدة وحشد فرق آلية الاستجابة السريعة في غضون 72 ساعة من الإشعار بذلك.
- تسجيل الأسر المؤهلة وتوزيع حزم آلية الاستجابة السريعة.
- صرف المساعدات النقدية متعددة الأغراض للأسر النازحة الأكثر ضعفاً.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد الأشخاص الأكثر ضعفاً والذين يستلمون دعم من آلية الاستجابة السريعة.

الاستهداف

تعتمد عملية الاستهداف على إشعارات عمليات النزوح الجديدة من السلطات المحلية، وتتبع النزوح السريع، وشركاء إدارة وتنسيق المخيمات وشبكة المدلين الرئيسيين للمعلومات في آلية الاستجابة السريعة.

إذا سنحت الظروف:

- سيحصل 840,000 شخص من النازحين حديثاً على مستلزمات/مساعدات آلية الاستجابة السريعة.
- سيحصل 504,000 نازح على مساعدات نقدية متعددة الأغراض.

أبرز الإنجازات

منذ يناير 2019م، شملت أبرز الإنجازات التالي:

- توزيع 176,937 مجموعة مستلزمات آلية الاستجابة السريعة على 1,238,599 شخص.
- تحويلات نقدية متعددة الأغراض لعدد 247,336 شخص.
- تقليل أوقات الاستجابة بنسبة 30% في المديريات حيث تم إدخال طرق التسجيل.

هدف المجموعة القطاعية

1 تقديم المساعدة الطارئة الفورية والمُنقذة للأرواح للأسر النازحة حديثاً وفي المناطق التي يصعب الوصول إليها.

من بين 16 شريك في المجموعة القطاعية، يشترك الجميع في جهود استجابة الخط الأول.

الإمداد والتموين

حجم التمويل
9.9 مليون دولار أمريكي

عدد الشركاء
90

صورة: المجموعة القطاعية للإمداد والتموي (نشرت على موقع برنامج الأغذية العالمي في أبريل 2019م)

استجابة الخط الأول

9.9 مليون

إنشاء خدمات الإمداد والتموين الجوية والبحرية والبرية وإدارتها وتوسيع نطاقها حيثما أمكن ذلك من خلال:

- توفير خدمات الإمداد والتموين لدعم وتنسيق وإدارة المعلومات لشركاء العمل الإنساني في الوقت المناسب.
- تسهيل المشاورات المنتظمة وتبادل المعلومات مع الشركاء.
- تيسير نقل وتخزين البضائع، بما في ذلك التخزين المشترك داخل اليمن.
- توفير النقل الجوي للركاب من خلال خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني.
- تخطيط وتسهيل عمليات النقل البحري للركاب حسب الحاجة والإمكانية.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في المنظمات الإنسانية التي تحقق نتائج "مرضية" في المسوح الاستقصائية السنوية لمعرفة ملاحظات المستخدمين.

الاستهداف

إذا سنحت الظروف:

- سيتم توفير 18,840 م^2 من مساحة التخزين المشتركة المؤقتة للمجتمع الإنساني.
- سيتم نقل 12,500 راكب جوا.

إذا استمرت القيود:

- سيتم توفير 18,840 م^2 من مساحة التخزين المشتركة المؤقتة للمجتمع الإنساني.
- سيتم نقل 7,500 راكب جوا.

أبرز الإنجازات

منذ يناير 2019م، شملت أبرز الإنجازات التالي:

- نقل 18,500 راكب على متن 482 رحلات خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني، بما في ذلك مسار الرحلة الجديد الذي يربط عدن بالمكلا وإجراء 71 رحلة إخلاء طبي عاجلة.
- نقل 344 راكبا من 15 منظمة على متن السفن المستأجرة من برنامج الأغذية العالمي.
- نقل 9,128 طن متري من البضائع جواً وبحراً إلى اليمن وعن طريق البر في جميع أنحاء البلاد. نقل 50,648 طن متري من مواد الإغاثة براً من 31 منظمة إلى أكثر من 216 موقعاً في 95 مديرية و20 محافظة، ونقل 2,203 طن متري من الشحنات العاجلة جواً، و21,049 طن متري من البضائع الإنسانية عبر البحر.
- توفير مساحة تخزين مشتركة تبلغ 50,457 م^2 في عدن وباجل والحديدة وصنعاء، وإرسال 15 وحدة تخزين متنقلة إلى ثماني منظمات لإدارتها تحت بند التخزين المشترك.
- توصيل أكثر من 33 مليون لتر من الوقود إلى 181 مستشفى و24 مركزاً للتحصين و24 مرفقاً محلياً للمياه والصرف الصحي
- زيادة سعة التخزين بنسبة 54٪ لتصل إلى 17,640 م^2.

هدف المجموعة القطاعية

1 توفير مجموعة متكاملة من الدعم وخدمات الإمداد والتموين بما في ذلك الشحن ونقل الركاب والتخزين لشركاء العمل الإنساني في جميع أنحاء البلاد.

الاتصالات في حالات الطوارئ

حجم التمويل
2.3 مليون دولار أمريكي

عدد الشركاء
41

صورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

استجابة الخط الأول

1.6 مليون

بالتنسيق مع السلطات، توفير خدمات اتصالات موثوقة لشركاء العمل الإنساني من خلال:

- إنشاء وتجهيز وصيانة مراكز الاتصالات في حالات الطوارئ.
- إبرام اتفاقيات احتياطية مع مزودي الخدمات المحليين.
- تقديم خدمات اتصالات متخصصة لجهود الاستجابة في الحديدة.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد المستخدمين الراضين عن خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ.

استجابة الخط الثاني

0.7 مليون

ترقية خدمات الاتصالات وتوسيعها لشركاء العمل الإنساني من خلال:

- زيادة وتوسيع مكاتب الخدمة في الميدان.
- توفير التدريب الداخلي والخارجي للموظفين المحليين ومزودي الخدمات.
- إعادة تأهيل وتطوير مراكز ومراكز العمليات الإنسانية للاتصالات.

مؤشر الأثر: سيجري الشركاء تقييم الأثر من خلال تتبع نسبة الزيادة في عدد المشكلات التي تم الإبلاغ عنها وحلها عبر مكاتب الدعم في المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ.

الاستهداف

تعتمد عملية الاستهداف على تقييمات مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ في خمسة مراكز عمليات إنسانية.

- سيستفيد 41 شريكاً، بما فيهم 25 منظمة غير حكومية دولية و16 وكالة تابعة للأمم المتحدة من خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ في صنعاء والحديدة وإب وعدن وصعدة والمكلا والمخا والتربة.

أبرز الإنجازات

منذ يناير 2019م، شملت أبرز الإنجازات التالي:

- تم حل 8,189 مشكلة تتعلق بتقنية المعلومات تم رفعها إلى مكتب الدعم التابع للمجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ.
- تحقيق معدل رضا 82٪ بين مستخدمي الاتصالات في حالات الطوارئ.
- تزويد 2,848 عميل بخدمات الاتصالات الأمنية.
- إنشاء وتجهيز خطين ساخنين لفيروس كورونا على الصعيد الوطني في صنعاء وعدن، وتوسيع قدرة الاتصال بمرفق الحجر الصحي للأمم المتحدة في عدن، وشقق العزل في صنعاء.
- تقديم الدعم لعدد 26 مركزاً لعمليات طوارئ الكوليرا، وإنشاء ثلاثة مراكز جديدة لعمليات الطوارئ في سقطرى وتعز وعدن.
- الحفاظ على القدرة على الاتصال في 11 مركزاً تشغيلياً مشتركاً للعمليات الإنسانية في صنعاء وعدن والحديدة والتربة والمكلا والمخا، وإنشاء القدرة على الاتصال في مركزين جديدين للعمليات الإنسانية في التربة والمخا.

هدف المجموعة القطاعية:

1 توفير خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ لشركاء العمل الإنساني في جميع أنحاء البلاد.

التنسيق

حجم التمويل
26 مليون دولار أمريكي

عدد الشركاء
242

صورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

استجابة الخط الأول

26 مليون

تسهيل عمليات التنسيق وتوفير الكفاءات الأساسية من خلال:

- تقديم دعم مكتبي لمنسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري الإنساني.
- تقديم دعم مكتبي لخلية الطوارئ.
- توفير جميع أشكال الدعم المباشر للمجموعات القطاعية، وتيسير آليات التنسيق المشترك بين المجموعات.
- تسهيل عمليات دورة البرامج الإنسانية بما في ذلك التقييمات، والنظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية، وخطة الاستجابة الإنسانية.
- تسهيل عمل مراكز العمليات بما في ذلك مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة.
- تسهيل توفير وسائل وآليات الاستجابة للطوارئ المناسبة، وكذلك التنسيق التشغيلي للاستجابة الإنسانية.
- توفير كل الدعم الممكن لزيادة الوصول وخلق بيئة تشغيلية مواتية.
- تسهيل التواصل والتنسيق المدني-العسكري، بما في ذلك آليات تفادي نشوب نزاعات.
- إدارة صندوق التمويل الإنساني لليمن.
- تحديد وتعزيز خطوات ملموسة لتحسين مستويات المساءلة أمام السكان المتضررين.
- متابعة المساهمات في العمليات الإنسانية ووضع معايير لتقارير الجهات المانحة.
- تنسيق عمليات المراقبة من طرف ثالث.

مؤشر الأثر: لقياس أثر الخط الأول، سيتتبع الشركاء بشكل خاص نسبة الزيادة في عدد المناطق التي يمكن الوصول إليها بانتظام.

استجابة الخط الثاني

تسهيل عمليات التنسيق وتوفير الكفاءات الأساسية من خلال:

- إشراك الشركات وشركات النقل، والجمعيات الخيرية، والأوقاف.
- بناء القدرات الفنية للمنظمات غير الحكومية الوطنية.

مؤشر الأثر: لقياس أثر الخط الثاني، سيتتبع الشركاء بشكل خاص نسبة الزيادة في عدد الشركاء الوطنيين الذين يستلمون تمويل من صندوق التمويل الإنساني لليمن.

الاستهداف

في عام 2020م، سيستهدف التنسيق ما يلي:

- سيحصل جميع النظراء المشاركين في العمليات الإنسانية على تقرير بآخر المستجدات بصورة منتظمة وتحليل للوضع الراهن.
- سيحصل جميع شركاء العمل الإنساني المشاركين في نظام المجموعات القطاعية على الدعم في الوقت المناسب.
- ستحصل جميع الجهات المانحة المساهمة في العمليات على المعلومات أولاً بأول.

هدف المجموعة القطاعية:

1 تسهيل التخطيط والعمل والمناصرة للعمليات الإنسانية وفقاً لمبادئ العمل الإنساني والمستند إلى البراهين.

أبرز الإنجازات

خلال عام 2020م، ستبني المجموعة القطاعية على إنجازاتها لعام 2019م والتي تشمل:

- إصدار 6 ملخصات معلومات إنسانية لمتابعة الحالة الإنسانية كل شهرين، و15 تقرير لمحة إنسانية، وسبع تقارير لمحات إنسانية عن حالة التمويل، و9 ملخصات لمعلومات تواجد المنظمات (من يفعل ماذا وأين)، و44 تقريراً بالمستجدات الإنسانية، و19 إشعار يتعلق بالوصول، و12 تقريراً حول الأوضاع.
- نشر ملخصات المعلومات التفاعلية توضح الاحتياجات والخطط والاستجابات على المواقع الإلكترونية.
- وضع خطة طوارئ على مستوى البلاد.
- تسهيل وضع الجداول الزمنية وتحديد أولويات النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020م.
- تسهيل إجراء تقييم المواقع متعدد القطاعات في 2,846 موقعاً في جميع أرجاء البلاد.
- تعزيز مراكز عمليات الطوارئ لجميع الصراعات الناشئة.
- تيسير المنح الإجمالية لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن.
- تيسير تخصيص معياري واحد وتخصيصين احتياطيين لصندوق التمويل الإنساني لليمن لعدد 80 شريك.
- نشر تقارير عامة بالمستجدات وتقارير الأوضاع في اليمن بصورة دورية.

ملخص

الاستهدافات والاحتياجات غير المستوفاة

	الهدف الأمثل (أشخاص)	متطلبات غير مستوفاة (دولار أمريكي)	الهدف الأدنى (أشخاص)	متطلبات غير مستوفاة (دولار أمريكي)
الأمن الغذائي والزراعة	19 مليون	1مليار	18 مليون	700 مليون
التغذية الصحية	6.2 مليون	189.5 مليون	5 مليون	152 مليون
الصحة	7.3 مليون	203 مليون	4.8 مليون	145 مليون
المياة والنظافة والصرف الصحي	12.5 مليون	199 مليون	10.8 مليون	143 مليون
الحماية	4.7 مليون	151 مليون	3.4 مليون	131 مليون
المأوى / المواد غير الغذائية	3.1 مليون	230 مليون	1.9 مليون	140 مليون
إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها	0.8 مليون	32 مليون	0.5 مليون	25 مليون
التعليم	3.3 مليون	91 مليون	2.8 مليون	77 مليون
اللاجئين والمهاجرين	0.2 مليون	72 مليون	0.2 مليون	67 مليون
آلية الإستجابة السريعة	0.8 مليون	26 مليون	0.8 مليون	24 مليون
الإمداد والتموين		9.9 مليون		9.9 مليون
الاتصالات في الطوارئ		2.3 مليون		0.7 مليون
التنسيق		26 مليون		26 مليون

2.23* مليار دولار امريكي
إجمالي التمويل الأمثل

1.64* مليار دولار امريكي
إجمالي الحد الأدنى للتمويل

* يشمل 2.23 مليار دولار في هذه الخطة و 180 مليون دولار لليمن من خلال خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-19. انظر الصفحة 3 لمزيد من التفاصيل.

إعداد هذه الوثيقة من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن الفريق القُطري الإنساني والشركاء.

تقدم هذه الوثيقة الفهم المشترك للفريق القطري الإنساني للأزمة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا، ويعكس التخطيط المشترك للاستجابة الإنسانية لها.
التسميات المستخدمة وطريقة عرض المادة في التقرير لا يعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو السلطات في أي منها، أو بشأن ترسيم حدودها أو تخومها.

www.unocha.org/yemen

www.ochayemen.org/hpc

www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen

OCHAYemen@